

قياس أثر التضخم والاتفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020)

بدرخان اسماعيل محمد سعيد ، قسم الاقتصاد ، الكلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة دهوك ، دهوك ، اقليم كردستان، العراق
د. خمي ناصر رشيد ، قسم الاقتصاد ، الكلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة دهوك ، دهوك ، اقليم كردستان، العراق

المستخلص

يهدف الدراسة لتعرف على اهم مؤشرات تطور معدل النمو الاقتصادي والتضخم والاتفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2020)، لتحليل أثر وتحديد العلاقة بين المتغيرات الدراسة، وتم عملية التقدير والاختبار، من أجل ذلك تم استخدام الأساليب القياسية الحديثة وفقاً للمنهجية التالية: كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لتجنب الانحدار الزائف قبل التقدير تم ذلك من خلال اختبار ديكي- فولير الموسع (ADF) واختبار فترة الابطاء الامثل من خلال نموذج (VAR) واختبار السببية لغرانجر Granger's Causality Test لأتجاهات السببية واختبارات التكامل المشترك بإحدى الطرق المعروفة مبنية على نتائج اختبارات سكون كاختبار (ARDL)، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). واختبارات التشخيص للبقايا واختبارات الاستقرار الهيكلي. فيما وصل النتائج اختبار سكون (جذر وحدة) بأن منهجية (ARDL) هو أنسب لتقدير وتحليل العلاقة دالية بين المتغيرات الدراسة، وتبين من خلالها بأن توجد علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات التي حصلنا خلال اختبار الحدود للعلاقة طويلة الاجل بأن قيمة (F-Bounds Test) أكبر من قيم الحرجة لحدين الاعلى و الادنى عند مستوى معنوي (5%)، كما أثبتت دراسة بان توجد علاقة قصيرة الاجل التي حصلناها من ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) اي ان بإمكان ان نصل حالة التوازن في الاجل الطويل، وأثبتت اختبارات التشخيص للبقايا بأن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وثبات التباين، وذلك باستخدام الاختبارات التشخيصية ARCH و LM. واثبت اختبار السببية لغرانجر Granger's Causality Test بان توجد علاقة سببية باتجاه واحد من التضخم نحو الناتج المحلي الاجمالي، ومن الناتج المحلي لاجمالي نحو الاتفاق العام، بينما أظهر نتائج اختبار السببية بأن لاتوجد علاقة سببية بين التضخم والاتفاق العام.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التضخم، الاتفاق العام، الناتج المحلي الاجمالي، الاقتصاد العراقي.

1. المقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي بالإضافة إلى التضخم والاتفاق الحكومي من المؤشرات المهمة في الاقتصاد الكلي، التي تعطينا صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية لبلد ما، كما تعتبر من الأدوات المهمة التي تعتمد عليها الحكومات في تغيير الوضع السائد للاقتصاد، خاصة إذا كان هذا الأخير يعاني من خلل ما، لذا كان تحديد العلاقة ما بين تلك المتغيرات موضع نقاش الكثير من الباحثين في مجال الاقتصاد العام، فظهرت عدة دراسات في هذا المجال منها الدراسة التي سمحت بتوضيح الدور الايجابي الذي يمكن أن تلعبه السلطات العمومية من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي، والأدوات الحكومية التي تسمح بتحديد أثرها على النمو الاقتصادي مثل: الإنفاق الحكومي، التضخم، ... الخ. والعراق كغيرها من الدول التي كانت ولا زالت عرضة لمختلف الأزمات الاقتصادية، يحدث التضخم في العراق لكونها دولة ريعية اي ان حوالي 95% يعتمد على تصدير البترول اي تلك المتعلقة بقطاع المحروقات، فكلمة تدهورت أسعار البترول في الاسواق العالمية أو انخفاض في قيمة الدولار يظهر جلياً على نشاط مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، ادى ذلك الى دخول كميات القليلة من النقد الاجنبي و يحدث التضخم و العجز في الموازنة اي تخفيض الاتفاق الحكومي، أضافاً الى ذلك ان العراق خلال المدة (2004-2020)، مرة بعدم الاستقرار في الاوضاع الامنية فجعلتها ان تزيد من انفتاحها العامة، ادى الى تغير في الاتفاق الحكومي في العراق.

وهناك اراء من الاقتصاديين أكدوا ان للتضخم لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث انه يعمل على كبت النمو الاقتصادي من خلال تقليل كفاءة الاستثمار و يضيف آخرون انه يعمل على تقليل رفاهية الافراد و تناقص القدرة الشرائية للعملة مما يؤثر على الميزة التنافسية للسلع المحلية و من ثم الى انخفاض الانتاجية لدى الدولة، فمن خلال بعض الدراسات تبين ان ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يرجع جزئياً الى انخفاض معدل التضخم. في حين ترى دراسات أخرى الى ارتفاع معدل التضخم. كما أشارت معظم الدراسات الى انه لا يمكن القول على ان تأثير الاتفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالحكم عليه حكماً مطلقاً بالسلب أم بالإيجاب، ونتيجة لهذا التعارض بين وجهات النظر السابقة فقد ظهرت في الفترة الاخيرة دراسات تطبيقية حديثة تقوم بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و التضخم و الاتفاق الحكومي بمختلف الأتجاهات ذلك بهدف معرفة العلاقة السببية بينها. سيتناول البحث المباحث الآتية:

2. منهجية البحث

استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي التحليلي والقياسي الكمي ، فن خلال الأسلوب الأول تم استعراض مفهوم التضخم و الاتفاق الحكومي إضافة إلى مفهوم وأهداف النمو الاقتصادي ، وأما من خلال اسلوب القياسي الكمي فقد تم استخدام منهجية (ARDL) هو انسب لتقدير و تحليل العلاقة تكامل المشترك دالية بين المتغيرات الدراسة ، ومن ثم اختبار السببية كرانجر Granger's للتعرف على اتجاهات العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و التضخم و الاتفاق العام و بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 10 معتمداً على السلسلة الزمنية لبيانات سنوية للنمو الاقتصادي و التضخم و الاتفاق العام في العراق خلال المدة (2004 - 2020).

1.2 مشكلة البحث

وعلى ضوء ما تقدم ومحاولة منا لدراسة هذه المواضيع في العراق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية الآتية : ما هي طبيعة العلاقة الموجودة ما بين النمو الاقتصادي و معدلات التضخم و الاتفاق الحكومي في العراق ؟ وعليه سيحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية :

- هل يوجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والتضخم والاتفاق الحكومي في العراق ؟
- واذا كانت هناك علاقة سببية بينها فما هو اتجاهاتها ؟
- هل ان التغير في النمو الاقتصادي ينجم عن في التغيرات التضخم و الاتفاق الحكومي ؟
- أم ان سبب الزيادة في معدلات التضخم هو بسبب زيادة في الاتفاق الحكومي ؟
- ام ان هناك تبادلية العلاقة بين الجانبين في العراق ؟

2.2 أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من خلال التعرف على اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي و التضخم و الاتفاق العام في العراق ، ومن خلال استخدام الاساليب القياسية الحديثة باستخدام اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفيليس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة و التكامل المشترك كاختبار (ARDL)، واختبار السببية لغرانجر Granger's Causality Test ، وهذه النتائج يستفيد منها صانعي السياسة المالية في العراق من أجل الاستخدام الأمثل للسياسة في تقليل الاختلالات في معدل النمو الاقتصادي والحفاظة على معدلات التضخم و الاتفاق العام .

3.2 أهداف البحث

- التعرف على العوامل الاجتماعية التي تؤثر في اتخاذ قرار الشراء لدى المستهلك .
- تحديد دور العامل الاجتماعي الأكثر أهمية لدى المستهلك .
- اختبار علاقات التأثير والارتباط بين العوامل الاجتماعية وقرار الشراء لدى المستهلك .
- تقييم العوامل الاجتماعية وقرارات الشراء لدى المستهلك في ضوء تحليل استجابات الباحثين لفقرات الاستبانة، والذي يعكس واقع العوامل والقرارات، والتي من الممكن الاستفادة من نتائجها بشكل أو آخر.

4.2 فرضيات البحث

من اجل الاجابة على اشكالية الدراسة فان الفرضيات تكون بالشكل التالي:

- توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم والاتفاق (علاقة توازنية طويلة الاجل).
- التغير في النمو الاقتصادي يسبب التغير في الاتفاق العام و التضخم .
- توجد علاقة سببية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم و باتجاهين .
- توجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي و الاتفاق الحكومي بأتجاه واحد .

5.2 مبررات اختيار الموضوع

إن الدوافع في اختيار هذا الموضوع لمعرفة أثر علاقة واتجاهات سببية بين النمو الاقتصادي و التضخم و الاتفاق الحكومي في العراق خلال المدة (2004-2020)

6.2 أهداف البحث

يهدف البحث لتعرف على ما يلي :

- التعرف على اهم مؤشرات تطور معدل النمو الاقتصادي و التضخم و الاتفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2020).
- تحديد العلاقة التكامل المشترك في الاجل القصير و الاجل الطويل بين الناتج المحلي الاجمالي و التضخم و الاتفاق العام في العراق .
- اختبار العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و التضخم و الاتفاق الحكومي و للتعرف على اتجاهاتها هل من جانب واحد ام من جانبيين .

7.2 حدود البحث

- الحدود الزمنية : تغطي الدراسة سبعة عشرة عاماً ، خلال المدة الممتدة بين عامي (2004-2020).
- الحدود المكانية : (دولة العراق).

8.2 متغيرات البحث

- المتغيرات المستقلة : التضخم و الاتفاق العام
- المتغير التابع : النمو الاقتصادي ممثل بالناتج المحلي الاجمالي GDP

9.2 هيكلية البحث

من اجل الوصول الى اهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث ، يركز المبحث الأول على مدخل نظري حول النمو الاقتصادي ، و التضخم ، والاتفاق العام ، أما المبحث الثاني يركز على تحليل تطور النمو الاقتصادي والتضخم والاتفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي خلال المدة الممتدة (2004 – 2020) ، والمبحث الثالث يتضمن تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي و التضخم و الاتفاق العام في العراق للمدة (2004 – 2020)، و بأضافة الى الدراسات السابقة .

3 مدخل نظري حول التضخم ، والاتفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

يهدف الاحاطة بمفاهيم الاساسية حول التضخم ، والاتفاق الحكومي والنمو الاقتصادي فان هذا المبحث سيخصص لمناقشة عدة هذه المفاهيم من خلال مفهومها ومقاييسها ونظرياتها ومحدداتها بشكل عام وهي كالآتي:

1.3 التضخم

1.1.3 مفهوم التضخم

يرى علماء الاقتصادين بأن التضخم ظاهرة اقتصادية و اجتماعية و سياسية متعددة الاسباب ، حيث يعرف التضخم بأنه مقياس كمي يعبر عن الارتفاع في مستوى الاسعار للسلع والخدمات في اقتصاد ما عبر الزمن ، وعندما يحدث تنخفض القوة الشرائية لعملة بلد ما ولا يعود بإمكان المستهلك ان يشتري نفس الكمية والنوعية من السلع والخدمات التي كان بإمكانه شراءها سابقا بنفس الثمن .وتجدر الاشارة الى أن التضخم يشير الى تغيرات في المستوى العام للأسعار ولبس الى تغير في سعر واحد قياساً بأسعار اخرى (النداوي والريبيجي ، 2020: 3). وهو عبارة عن الارتفاع المستمر و الملموس في مستويات الاسعار خلال فترة زمنية معينة من الزمن. هناك بعض من الاقتصاديين يعتقدون بان التضخم سببها يعود الى الزيادة كبيرة في الكمية المتداول لنقود بنسبة أكبر من السلع المعروض في السوق وهذا ما يسبب الى انخفاض قوة الشرائية او ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، اما البعض الاخر يعتقد أن التضخم ناجم عن زيادة الاتفاق القومي دون ان يرافقه ذلك زيادة في الانتاج والبعض الاخر يعتقد بان التضخم يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج وبعضهم يعزوا التضخم الى التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد والذي يجب ان يرافقتها ارتفاع في الاسعار ارتفاع مستوى التضخم يقلل من قيمة العملة التي تزيد من تآكل القوة الشرائية للنقود. عادة ما يرتبط بأسعار فائدة أعلى مما يؤدي إلى انخفاض المدخرات وعدم تشجيع الاستثمار والنمو طويل الأجل. كما أنه يؤدي إلى تآكل الصادرات التنافسية ويؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات (الوادي والعيساوي، 2006: 153-154).

هناك مفهوم اخر للتضخم يشير بشكل عام الى الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار يؤدي الى خفض القوة الشرائية للعملة ويعرقل عن ادائها لوظائفها على النحو الكامل، فهذا يؤكد على ان الارتفاع لا يكون في كل الاسعار اذ ينخفض بعضها او يرتفع بعضها ولكن الاتجاه العام يجب ان يكون صعودياً، الارتفاع في الاسعار يجب ان يكون بصفة مستمرة فهذا يعني بان الارتفاع لمرّة واحدة في الاسعار والذي يتبعه استقرار او انخفاض في الاسعار لا يعتبر تضخم ولا يكون تهديداً

للاقتصاد القومي. يقصد بالمستوى العام للأسعار المتوسط المرجح للأسعار والخدمات في الاقتصاد اما معدل التغير في المستوى العام للأسعار لمعدل التضخم ، يقاس على النحو التالي : (سارة ، 2018: 35).

يتم حساب معدل التضخم في أبسط صورة عن طريق المعادلة التالية :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة ما} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

2.1.3 مقاييس التضخم

ان من اهم المؤشرات المتعلقة بقياس التغيرات التي تحصل في الرقم القياسي للأسعار ، يعتمد على الارقام القياسية المقارنة بين السنتين أحدهما هي السنة الاساس وهي ثابتة تنسب اليها التغيرات السعريّة والسنة الاخرى هي السنة المقارنة هي التي يراد قياس مقدار التضخم. يتم قياس معدل التضخم او التغير قدرة الشرائية او (المستوى العام للأسعار) بإمكان ان نستخدم عدة مقاييس (المؤشرات) التي تمثل كالتالي : (الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، الرقم القياسي المنخفض الناتج القومي IDP ، الرقم القياسي لأسعار المنتج PPI ، و الرقم القياسي لأسعار الجملة WPI). وهذه الارقام تقيس متوسط التغيرات الاسعار لمجموعات المختلفة من السلع والخدمات وبمختلف الاوزان الترجيحية لأسعار السلعة (السيد و الرشيد، 2015: 17). وفيما يأتي اهم الطرق او المؤشرات لقياس معدلات التضخم :

• الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI

تم اعتماد الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليعكس التغيرات التي تطرأ على أسعار سلة السوق. وبالتالي ، يمكن تطوير مؤشر واحد لجميع السلع والخدمات المدرجة في السلة. يمكن أيضاً بناء عدة مؤشرات ، يعكس كل منها مجموعة من هذه السلع والخدمات ، سواء كان هذا الإجمالي يشير إلى تشكيلة قطاعية. لمجموعة من الأنشطة مثل السلع الزراعية أو خدمات التوزيعية (تجارة الجملة والتجزئة ، النقل والتخزين ، الصيرفة والتأمين). أو يتعامل مع تصنيف إقليمي أو حسب المدن حيث يعطى مؤشر واحد لكل منطقة أو لكل مدينة. ويحدد مؤشر سعر المستهلك ، كما يأتي : (معروف ، 2005 : 197) .

$$\text{مؤشر أسعار المستهلك} = \frac{\text{تكلفة سلة السوق للمنتجات المعروضة بأسعار العام (المقارن)}}{\text{تكلفة سلة السوق للمنتجات المعروضة بأسعار العام الأساس}} \times 100$$

• الخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي IDP:

هو رقم قياسي يستعمل لقياس معدل التغير في أسعار السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الاجمالي ويمكن الحصول عليه من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي بالاسعار الجارية على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالاسعار الثابتة وضرب حاصل القسمة في المئة (100) وتولى العديد من المنظمات الدولية وبالاخص صندوق النقد الدولي هذا الرقم القياسي أهمية كبيرة في قياس التضخم كمؤشر أو دليل لوجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد وذلك بسبب انه يشمل جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد المحلي (عمر و حسن ، 2021: 218).

معامل تكبير الناتج المحلي الاجمالي (GDP Deflator). طريقة الحساب فيما يلي :

$$\text{معامل تكبير او الخفض الضمني GDP} = \frac{\text{GDP الاسمي}}{\text{GDP الحقيقي}} \times 100$$

• الرقم القياسي للأسعار المنتجين PPI :

تقيس هذه الأرقام أسعار السلع عند المراحل المختلفة للإنتاج ، وتنشر الأرقام القياسية وفقاً لمراحل الإنتاج والسلع . ويتقسم الأول الى أرقام قياسية للسلع النهائية والمواد الوسيطة والمواد الخام . والسلع النهائية هي السلع التي لا تحتاج الى عمليات صناعية اخرى ومعدة للبيع لمستخدميها النهائيين ، سواء كانوا من القطاع العائلي أو المنشآت .المواد الوسيطة هي السلع التي مرت بعمليات صناعية ، ولكنها مطلوبة لعمليات اخرى قبل أن تصبح سلعا نهائية . اما المواد الخام فانها تتضمن المنتجات التي تدخل السوق لأول مرة وغير مصنعة ، ولكنها سوف تصنع قبل أن تصبح سلعة نهائية (ابدجان ، 1999: 366) .

• الرقم القياسي لأسعار الجملة WPI:

هو ذلك الرقم الذي يعتبر احد المؤشرات التي تكون بإمكان الباحث ان يعتمد عليها لقياس معدل التضخم . يقيس التطورات الشهرية في النشاط الحقيقي (الكمي) لقطاع الصناعات التحويلية ، والاستخراجية والكهربائية حوالي (20%) من الاجمالي الناتج المحلي الحقيقي ، ويحسب على الاساس انتاج الفعلي لنموذج (العينة) التي تتمثل غالبية الصناعات المحلي المرجه بالقيم المضافة في السنة الاساس لكل صناعة (داوود ، 2009 : 170).

3.1.3 أسباب التضخم

يعتبر التضخم انعكاس لاختلال في التوازن القوى الاقتصادية وقد يكون هذا القوى هيكلية او غير الهيكلية وعلى المستوى الاقتصادي الكلي او الجزئي ، وينتج التضخم كأية ظاهرة اقتصادية الاخرى عن تفاعل عدة اسباب لا بد من تحديدها و معرفة طبيعة العلاقة بينها . التضخم يعبر عن فجوات بين الطلب الكلي الفعال (AD) و حجم العرض الكلي (AS) من السلع و كميات من الناتج المعروض عند مستوى معين من توظيف ، بحيث ان تلك الفجوة ينعكس بارتفاع في مستويات من الاسعار السائدة عند حجم معين من الطلب الكلي الفعال ، ويتحدد فيها المستوى التوازني في الاقتصاد دولة ما ، ولكي يبقى تلك الاقتصاد عند هذا المستوى التوازني عليها ان تكون التعادل بين الطلب الكلي مع العرض الكلي (AD=AS)، اما عندما تحدث اختلال بين العرض الكلي و الطلب الكلي تؤدي حتماً الى حدوث التضخم (سمية ، 2010: 137). يمكن إرجاع ظاهرة التضخم إلى عدة أسباب يراها بعض الاقتصاديين إن مظاهر أو نتائج ظاهرة التضخم أكثر من أسبابها ، وفيما يلي عرض موجز لعدة الأسباب:

• التضخم بدفع التكاليف Cost push inflation :

إن المصدر الرئيسي لصدمة العرض، هو الزيادة في الكلف التي تسبب انخفاضاً في العرض الإجمالي وهذا يقلل من كميات السلع المنتجة وزيادة الأسعار، إن الأسعار المتزايدة جداً من أسعار الطاقة إلى الأعلى خلال هذه الفترات جعلت كلفة إنتاج ونقل كل منتج في الاقتصاد ترتفع وبدأت عملية تضخم دفع الكلفة السريع (McConnell and Brue, 2005, 143). حيث قام النقابات العمالية لزيادة الأجور النقدية بسرعة أكبر من الزيادة التي تحدث في الأحوال الاعتيادية ، كما ينشأ عن الممارسات الاحتكارية للمديرين الذين يعرفون الأسعار في غياب الزيادة في الطلب أو ارتفاع النفقات . وأن التضخم بدفع التكاليف الذي ينشأ بسبب النقابات ويسمى بالتضخم الناشئ عن ارتفاع الأجور ، بنسبة تفوق ارتفاع الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بينما التضخم الناشئ عن دفع التكاليف الذي ينشأ عن سلوك المنشآت يطلق عليه التضخم الناشئ عن زيادة الأرباح ، إذ يعمل رجال الأعمال إلى زيادة نسبة الربح من خلال رفع الأسعار مؤدياً إلى حدوث التضخم (ابدجان ، 1999: 379) .

• التضخم الناشئ عن الطلب Demand Induced Inflation:

هذا النوع من تضخم عندما يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات بشكل أكبر من زيادة في العرض الكلي ، يؤدي هذا الى زيادة في مستوى العام للأسعار و ما يحفز هذا النوع من التضخم هي السياسة توسعية ، اي زيادة الانفاق الحكومي ، وانخفاض ضرائب ، او زيادة في عرض النقدي ، وكل هذا ادى ذلك الى اختلال في توازن الكلي بين العرض الكلي و الطلب الكلي ، بحيث ان الطلب الكلي أكبر من حجم الانتاج (Mokgola, 2015: 43). أي زيادة في مستوى الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل لن يقابلها زيادة في مخزون او العرض السلع والخدمات، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وهذه الحالة لا يحدث الا عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل حيث تكون جميع عوامل الإنتاج المستخدمة ، ولا مجال لتشغيل عناصر جديدة. إن التضخم الناتج عن سحب الطلب يعد (نقود كثيرة تسعى إلى سلع قليلة) والمشكلة إن الاقتصاد لا يستطيع أن ينتج المزيد من السلع لأنه يعمل في مقدرته الكاملة. وما الذي سوف يحصل بعد ذلك إذا استمر الطلب بالارتفاع ماذا لو امتلك الناس أموالاً في جيوبهم ويرغبون في إنفاقها مرة أخرى ما الذي يجب أن يتأثر، والإنتاج لا يمكنه أن يزداد يبقى لدينا سوى شيء واحد يمكن أن يصعد وهو الاسعار (بكرين ، 2015 : 39).

• التضخم الهيكلية Structural Inflation :

ينشأ التضخم الهيكلية للأسباب الخلل في هيكل كل من الطلب الكلي (AD) و العرض الكلي (AS) في الاقتصاد ويصيب الدول النامية ، وذلك من خلال سعياً لتحقيق التنمية الاقتصادية. كما يحدث التضخم الهيكلية بسبب الاختلالات الهيكلية الكامنة في جسد الاقتصاد القومي ولعل أبرز تلك الاختلالات هو اختلال هيكل الإنتاج الناجم عن سيطرة قطاعات الإنتاج الاستخراجية (كالقطاع النفطي) وقطاع الخدمات على هيكل الاقتصاد القومي ، إذ استحوذت تلك القطاعات على حصة الأسد الناتج المحلي الإجمالي ، إنما يعني الخسار قطاعات الإنتاج السلمي ولا سيما قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية وبالتالي فإن تلك القطاعات الأولية والخدمية تخلق دخلاً دون أن يقابل ذلك إنتاج سلمي مما يخلق فجوة بين حجم النقود المتداولة وحجم المعروض السلمي يتمخض عنها ارتفاعات متتالية للمستوى العام للأسعار (الصبيحي و الاخرون ، 2021 : 388).

2.3 الاتفاق العام

1.2.3 مفهوم الاتفاق العام

الاتفاق الحكومي هو أداة من أدوات السياسة المالية حيث تقوم الحكومة بالاتفاق لتحقيق أهدافها الاقتصادية واجتماعية، ويتمتع الاتفاق الحكومي بأهمية كبيرة في اقتصاديات دول العالم وهو أحد المكونات الرئيسية والهامة في دالة الطلب الكلي حيث أنه يمثل حوالي ثلث ناتج محلي إجمالي في كثير من البلدان العالم (الشمرى والدخيل ، 2019: 5). كما يمكن تعريف الاتفاق العام على أنه تلك الأموال التي يتم صرفها من قبل السلطة العامة ، أو أنه مبلغ نقدي ينفقه شخص عام بهدف تحقيق المنفعة العامة ،

ويمكن تعريفها أيضًا على أنها استخدام مبلغ تقدي من قبل هيئة عامة من أجل تلبية حاجة عامة (كرفوع والاخرون، 2021: 280). وأن الاتفاق العام يمثل بجميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة إذ تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح مصلحه العام ومن أمثلتها الاتفاق على الدفاع والبنى التحتية وقطاع الصحة والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية (McGraw & Hill, 2007: 21).

2.2.3 تقسيمات النفقات العامة

لا يوجد تقسيم واحد للاتفاق العام تتبناه جميع الدول ، لذلك تتبنى كل دولة التقسيم المناسب حسب وضعها المالية والاقتصادية والاجتماعية ، واتفق معظم علماء المالية العامة بالإجماع على تقسيم النفقات العامة كما يلي :

1.2.2.3 تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وأنظمتها كما يلي :

● النفقات العامة الجارية والنفقات العامة الاستثمارية

– النفقات الجارية :

وتشتمل هذه النفقات بشكل رئيسي على المدفوعات الجارية لموظفي القطاع العام (رواتب وأجور) وهي عموماً تبدو ماثلة للارتفاع أكثر من النفقات الجارية الأخرى، كما تشتمل على نفقات أخرى مثل البضائع، والخدمات، والدعم على السلع والخدمات العامة كالدمع الزراعي، وكذلك فوائد الدين العام والتحويلات الاجتماعية والإعانات، فالإنفاق الجاري يشكل "الاستهلاك الحكومي" الذي هو عنصر من الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس النفقات (سليمان، 2015: 18).

– النفقات الاستثمارية :

وهي نفقات لا تتكرر بانتظام ولا تنسم بالدورية، مثل النفقات الاستثمارية مثل بناء السدود لحزن المياه ونفقات مكافحة البطالة والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الكبرى مثل الفيضانات والزلازل والانفجارات البركانية والمجاعات، ويتم استخدامها أيضاً لشؤون الأراضي ومد خطوط السكك الحديدية وإصلاح الأراضي.... الخ (محمد و هجيرة، 2021: 202).

وإن هذا نوعين ليس منفصلين تماماً، وإنما هناك تداخل كبير بينهما. وأن الوزن النسبي لكل نوع من الاتفاق يختلف من بلد الى آخر وتشكل النفقات الجارية الحصة الأكبر من جانب النفقات العامة في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة، وتفسير عن ذلك لان البلدان النامية يعتبر الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للدخار، أي ان الاستهلاك لبلدان النامية أكثر من الاستثمارية (خطاب و الاخرون ، 2019: 124).

● النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية :

– النفقات الحقيقية (الفعلية) :

هي النفقات التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات الضرورية للازمة لتسيير المصالح العامة، مثل الرواتب الخاصة بالموظفين ومستخدومي الدولة، وشراء الأجهزة والمستلزمات، والفوائد التي تدفعها على القروض العامة وغيرها. وهذا النوع من النفقات يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بصورة مباشرة ، لأنه يساهم في إنشاء دخول جديدة تضاف إلى الدخل المكونة للدخل القومي (ذياب ، 2019: 34).

– النفقات التحويلية :

وهي النفقات (إعادة التوزيع) التي تنفقها الدولة دون مقابل، أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة . وأن هدف الدولة من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع ، أي المحافظة على التوازن الاجتماعي وتقليل الفوارق الطبقيّة بين أفراد المجتمع بحيث تأخذ المال من البعض لتوزعه على البعض الآخر دون مقابل ، وتشمل هذه النفقات الاعانات بمختلف أنواعها. حيث تؤدي هذه النفقات الى زيادة الدخل القومي بصورة غير مباشرة (أحمد ، 2019: 120).

● النفقات العامة المحلية والنفقات العامة المركزية : (أمال ، 2016 : 16)

– النفقات المحلية :

هي تلك النفقات التي تخصص لخدمة سكان إقليم أو منطقة معينة دون سواها، داخل حدود الدولة وذلك حسب تقسيم الإداري للدولة (لواء ، محافظة ، بلدية.... الخ)، ويتولى عملية الإنفاق المجالس والهيئات المحلية ، ويتحمل أعباء هذه النفقة بالدرجة الأولى الموازنة المحلية للإقليم أو المنطقة أو البلدية حيث ترد هذه النفقات في موازنتهم.

— نفقات قومية (المركزية) :

وهي تلك النفقات التي تخدم جميع مرافق الدولة وجميع مواطنيها بغض النظر عن مكان سكنهم ويتولى عملية الإنفاق وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة، ويتحمل أعباء هذه النفقة الموازنة العامة للدولة حيث ترد في موازنتها العامة.

2.2.2.3 التقسيم الوظيفي للنفقات العامة : سوف تقسم النفقات العامة الى الاقسام التالية :

• التقسيمات الادارية :

ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة من مرتبات الموظفين ، واللازمة لقيام الدولة وتشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي (التمثيل الدبلوماسي)، إذ يجري توزيع النفقات العامة وفقاً للوحدات الإدارية التي أعطيت حق التصرف في الأموال مثل الوزارات ، وهي نفقات تواجه الحاجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم (الدعيمي ، 2018: 11-12).

• النفقات الاقتصادية :

تجري هذه النفقات بالاستناد إلى النفقات الإدارية وفقاً لمهام مختلف الدوائر الحكومية ، بشرط أن توزع هذه المهام حسب تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالصناعة والزراعة ، وهذا النفقات يأخذ بنظر الاعتبار المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والتي تشمل النفقات اللازمة لسير الادارة ومختلف المصالح العامة مثل الرواتب والأجور ، و(نفقات الانشاء) التي هي نفقات منتجة ، تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ، و(نفقات التوزيع (إعادة توزيع الثروة) وتختلف نفقات التوزيع بحسب مجالات استخدامها وطبيعة أهدافها ومنها الاعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة لبعض منتجي السلع الضرورية للحد من ارتفاع أسعارها ، والاعانات الاجتماعية والتي تستهدف تحسين أحوال المعيشة لبعض فئات المجتمع كإعانات الشيخوخة والضمان الاجتماعي وغيرها (طاقة و العزاوي ، 2007 : 57).

• النفقات الاجتماعية :

وهي النفقات اللازمة للقيام بالدول بالخدمات الاجتماعية، يغلب عليها الطابع الاجتماعي، وان الهدف الرئيس من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لافراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة، واستنادا على ذلك فإن غالبية نفقات الرفاهية تعد نفقات اجتماعية (وهيبة، 2015: 42).

• النفقات العسكرية:

تشمل النفقات العامة المخصصة لإنشاء وتشديد واقامة مرفق الدفاع الوطني من الرواتب والأجور والمصاريف وإعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب وشراء الأسلحة ومعدات العسكرية الاضافية اللازمة(أمال ، 2016: 15).

• النفقات المالية:

تشمل النفقات العامة المخصصة من أجل تسداد أقساط وفوائد الدين العام، الأوراق المالية والسندات المالية الأخرى(بكرين ، 2015: 18).

3.3 النمو الاقتصادي

1.3.3 مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مصطلحاً جديداً نسبياً اقترن بظهور راسالية، و قدرتها الانتاجية، وما يصاحبها من التغيرات التكنولوجية المستمرة، وتراكم لراس مال التي ادت الى تحولات في المجتمعات الاقتصادية، فكانت هناك مجتمعات بدائية قبل هذا النظام ، الذين كانوا يسعون للحصول على وسائل العيش والبقاء على قيد الحياة ولم تهتم بمقدار الزيادة انتاج اي (حالة اكتفاء الذاتي). أما الاقتصادي الأمريكي سيمون كوزينبتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، فأرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج(المسعودي ، 2010: 28) .

ويبرز لنا النمو الاقتصادي مجموع من السمات منها: (David begg , 2002: 103)

— الزيادة في الدخل الداخلي للبلد ، يترتب عنها الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل القومي مطروح من معدل النمو السكاني.

— أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.

— يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

2.3.3 قياس النمو الاقتصادي:

يوجد عدة طرق لقياس واحتساب النمو الاقتصادي، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الطرق الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي، ويمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الكلية لكافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الاقتصاد المحلي، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فهو الناتج المحلي الإجمالي بعد تعديله واستبعاد آثار التضخم منه .

يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً ، بإمكان من خلالها ان وضع تخطيط سياسة التنمية ومعرفة الاوضاع الاقتصادي داخل بلد ، وبناء تنبؤات المستقبلية التي تفيد صانعي القرارات الاقتصادية ، وبإمكان ان يستخدمها في تحليلات الاقتصادية ، وتعد الاحصاءات الاتفاق الحكومي التي تشمل عليها بيانات الناتج المحلي الاجمالي (GDP) من اهم فوائده، يمكن من خلالها رصد توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسة و المستهدفة ، يقيس الناتج المحلي الاجمالي مجموع السلع والخدمات السوقية ، فضلاً عن بعض المنتجات الخدمية التي تقوم الحكومة بتوفيرها بدون مقابل ، مثل خدمات التعليم والصحة و الامن و الدفاع ، التي أنتجت من ضمن حدود الدول جغرافية المحددة من خلال الفترة الزمنية محددة. (Tasara & Bayat , 2015: 865_866).

وتعتبر تغيرات النمو الاقتصادي هي انعكاس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد ، وباعتبار ان النمو الناتج المحلي الاجمالي هو مقدار التغير في الناتج ، ينظر الى حجم الناتج (GDP) ولحساب الناتج المحلي الإجمالي هناك ثلاثة طرق لقياسه وهي طريقة القيمة المضافة، وطريقة الدخل، طريقة الإنفاق، وفيما يلي سيتم عرض كل طريقة على حده، كالتالي:

● طريقة القيمة المضافة :

يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. فبالنسبة لقطاع الأعمال، تساوي القيمة المضافة ما أنتجه القطاع ناقصاً مشترياته من الشركات الأخرى (محمد، 2020: 44) : فبالنسبة لكل شركة، تساوي مدفوعات العناصر = الأجرور + مدفوعات الفوائد

$$\text{الأرباح} = \text{قيمة الناتج} - \text{مدفوعات العناصر} - \text{المدفوعات للشركات الأخرى.}$$

وبما ان القيمة المضافة = قيمة الناتج - المشتريات من الشركات الأخرى، يتبع من تعريف الأرباح أن: القيمة المضافة = مدفوعات عناصر + الأرباح.

● طريقة الدخل :

فإن الانتاج يولد الدخل وتكون مساوياً للناتج ، و بإمكان النظر الى هذه الدخول على انها توزيعات للناتج ويمكن قياس الناتج بمجموع الدخول الموزعة ، فإن حساب الناتج القومي الاجمالي بطريقة الدخل او توزيعات ، يمكننا ان تبين من خلال معادلة الاتية :

$$\text{الدخل القومي} = \text{الاجور والمرتبات} + \text{الارباح الاسهم او الشركات} + \text{الربح او ايجار} + \text{فائدة قطاع الاعمال} + \text{دخول الملاك} + \text{ضرائب التأمين الاجتماعي} +$$

$$\text{ضرائب دخول الشركات} + \text{الارباح غير الموزعة}$$

اما بنسبة الى الصافي الضرائب غير مباشرة هو الضرائب غير مباشرة مطروح الى الاعانات الانتاج ، ونحصل على الناتج القومي الصافي بعد الجمع الدخل القومي مع الصافي الضرائب غير مباشرة اي المعادلة بشكل التالي :

$$\text{الناتج القومي الصافي} = \text{الدخل القومي} + \text{الصافي الضرائب غير مباشرة}$$

ان اهتلاك راس مال يجب ان يدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي لانه جزء منه وخصص لمقابلة عملية الاحلال . واخيراً بإمكان ان نحصل على المعادلة الناتج القومي الاجمالي كما يلي : (خليل، 1994: 129).

$$\text{الناتج القومي الإجمالي} = \text{الصافي الناتج القومي} + \text{اندثارات او إهتلاك رأس مال}$$

● طريقة الاتفاق :

ولتطبيق هذا الأسلوب يقاس (GDP) بتجميع نفقات الاستهلاكية (C) والنفقات الاستثمارية (I) والنفقات الحكومية (G) وايضاً صافي التجارة اي صافي الصادرات و الواردات (X-M) للدولة إما بشكل تنازلي حلزوني Top-Loop أو بشكل تصاعدي حلزوني Bottom- Loop ، في الحالة الأولى يمكن تتبع تدفق الناتج من أوسع القطاعات إلى أصغر الوحدات، و في الحالة الثانية تجمع النفقات المباشرة و غير المباشرة للدخول المسلمة من قبل مجهزي (العمل و رأس المال و الأرض و التنظيم) الذين ينتجون السلع و الخدمات النهائية وذلك من خلال العلاقة التالية : (محمد ، 2019: 52). حيث ان الاتفاق الكلي كالآتي:

$$GDP = C + I + G + X - M$$

حيث ان :

$$GDP : \text{الناتج المحلي الاجمالي} \quad G : \text{الاتفاق لقطاع الحكومي} \quad I : \text{الاتفاق لقطاع الاعمال (الاستثمار الخاص)}$$

C : الاتفاق القطاع العائلي (الاستهلاك) (X-M) : يمثل الاتفاق القطاع الخارجي (صادرات و الاستيرادات).

- الاتفاق الاستهلاكي (C) : ويشمل كل ما ينفق من قبل الافراد في مجتمعياً ما على شراء السلع و الخدمات .
- الاتفاق الاستثماري (I) : تمثل جميع ما ينفقه بشراء سلعه و خدمات راس مالية ، يتكون من الاتلات و معدات و انشاء المصانع جديدة .
- الاتفاق الحكومي (G) : يشمل كل ما نفقه الحكومة من شراء السلعه وما تدفعه من الاجور و رواتب بأستثناء رواتب متقاعدين و الهيئات و الاعانات الاخرى .
- صافي الصادرات والواردات (X-M) : هو صافي تدفق التجاري للدولة حيث تصدر الدولة و تستورد في نفس الوقت من احتياجاتها من الدول الاخرى ، بعد خصم الواردات من الصادرات ، يضاف الصافي الى الناتج المحلي الاجمالي.

4. تحليل واقع التضخم والاتفاق العام والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004 - 2020):

1.4 تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2020):

تؤكد اغلب الدراسات على ان تاريخ التضخم قديم قدم النقود نفسه خاصة مع ظهور اولى العملات خلال الحضارات القديمة كالحضارة الرومانية وحضارة وادي النيل والرافدين ، والذي يعنينا في هذا الصدد هو تاريخ التضخم في الاقتصاد العراقي اذ اوضحت بعض الدراسات والابحاث . من اجل الوقوف على تغيرات المستوى العام الاسعار في العراق أعتمد الباحث سلسلة زمنية تمتد لأكثر من خمسة عشر سنوات ابتداء من عام 2004 ولغاية 2020. شهد العراق خلال هذه المدة تطورات سياسية و اقتصادية و العسكرية مهمة تركت آثارها على عموم الاقتصاد العراقي وبخاصة على حركة أسعار السلع و الخدمات . لذلك أخذ الباحث بنظر الاعتبار عند تحليل تضخم في العراق من خلال المدة المذكورة . ولكي يتم الوصول الى دقة أعلى وشمولية أكثر حول مستوى التضخم النقدي في العراق خلال المدة (2004 - 2020)، لم يقتصر الباحث على استخدام مؤشر واحد او طريقة فريدة في الحساب ، وانما حاول الاستعانة بطرق متعدد وما تتيحه البيانات المتوافرة ومن هذا المنطلق تم اعتماد مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) بوصفه معياراً منتظماً يصدره الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط سنوياً ، بهدف التعرف على تغيرات المستوى العام للاسعار في البلد. يتم قياس رقم القياسي للاسعار المستهلك ومعدلات التضخم في العراق من خلال مايلي :

يستخدم في احتساب هذا الرقم الاتفاق الاستهلاكي الكلي مقياً بالاسعار الجارية ويسمى بالاستهلاك الاسمي مقسوماً على الاتفاق الاستهلاكي مقياً بأسعار سنة الاساس (الاسعار الثابتة) والذي يطلق عليه اسم الاستهلاك الحقيقي وحسب المعادلة التالية (ياس ، 2013: 50):

$$\text{رقم القياسي العام للاسعار المستهلك} = \frac{\text{الاتفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الاتفاق الاستهلاكي الحقيقي}} \times 100$$

وباستخدام الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك يمكن ان نحصل على معدلات تضخم.

واتسمت حقبة التسعينيات بوجود ارتفاع كبير في تقلبات الدينار العراقي ناتجا عن تبعية السياسة النقدية للمالية العامة وعجز نظام الصرف عن تأدية دوره مثبتنا اسماً للتضخم وهو أمر يعود الى محور السياسة النقدية حول الدور التمويلي دون الدور التوازني بسبب تشوه هيكل الاقتصاد، لذلك يعد احد الاسباب الحقيقية التي دفعت السلطة النقدية بعد عام 2004 الى تتبع تقلبات التضخم حول قيمتها المستهدفة في إطار سعياً الى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وإحجاز معدل تضخم مسيطر عليه عبر أداة سعرالصرف (الداغر و الاخرون، 2021: 421) .

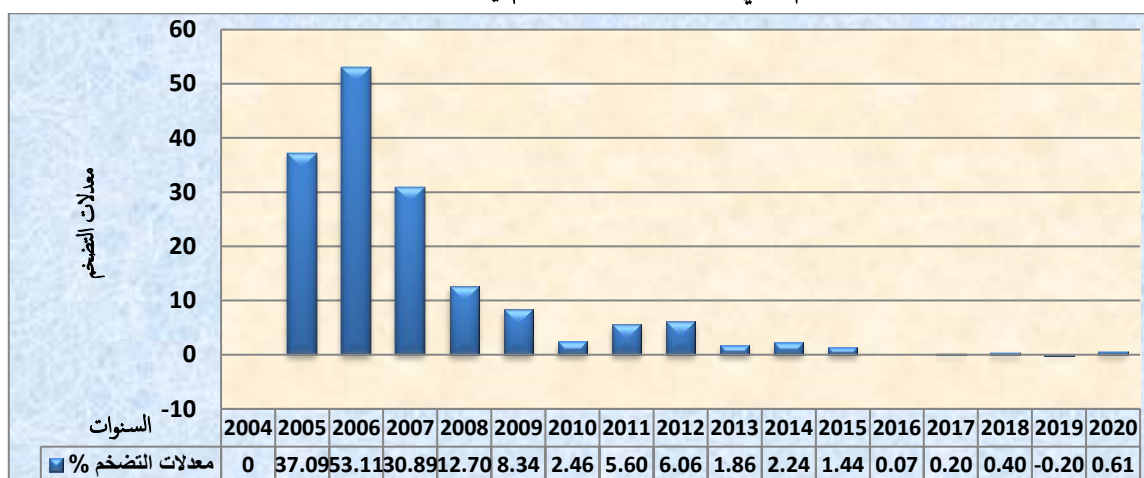
يعاني الاقتصاد العراقي التضخم النقدي المرتفع مابعد الحرب 2003 وفيما كان العراق يعاني من حالة الاضطراب الاقتصادي و السياسي والامني ، ومع صدور قانون البنك المركزي الذي اعطاه الاستقلالية التامة وتبديل العملة المحلية وظهور مزاد العملة اليومي الذي يقيمه البنك المركزي ، فضلاً عن الغاء الرقابة على التحويل الخارجي ، واتباع سياسة تحرير الاسعار تنفيذاً لاتفاقية نادي باريس رافقه تحول كبير في هيكل الطلب بعد فتح الاستيراد ودخول السلع الصناعية المتنوعة رافقها ارتفاع مستوى الدخل للموظفين ورغم سعي الحكومة الى التقليل من فحوة الطلب المحلي والحد من ارتفاع معدلات التضخم من خلال الاعتماد على الاستيرادات لتلبية الطلب المتسارع ارتفعت على اثاره نسبة الاستردادات الى الناتج المحلي الاجمالي يلاحظ ورغم التطورات الاقتصادية الايجابية التي شهدتها العراق خلالها، وفي مقدمتها رفع الحصار الدولي واعادة تصدير النفط واستبدال الطبعة القديمة للدينار بالطبعة المتداولة حالياً والتوقف عن سياسة طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة (عبدالجبار، 2006: 47)؛ يوضح جدول رقم (1) معدلات التضخم ورقم القياسي للاسعار المستهلك في العراق للمدة (2004 - 2020).

الجدول (1) معدلات تضخم السنوي ورقم القياسي للاسعار المستهلك في العراق للمدة (2004 - 2020)

السنوات	السنة اساس	معدلات التضخم
2020	149.600	0.61
2019	148.700	-0.20
2018	149.000	0.40
2017	148.400	0.20
2016	148.100	0.07
2015	148.000	1.44
2014	145.900	2.24
2013	142.700	1.86
2012	140.100	6.06
2011	132.100	5.60
2010	125.100	2.46
2009	122.100	8.34
2008	112.700	12.70
2007	100.00	30.89
2006	76.400	53.11
2005	49.900	37.09
2004	36.400	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد. وأستخراج معدلات التضخم بالاعتماد على عمود رقم (1).

الشكل (1) الرقم قياسي للاسعار و معدلات التضخم في العراق للمدة (2020 - 2004)



المصدر: من عمل الباحث، بالاعتماد على الجدول رقم (1)

ويمكن تكوين صورة واضحة عن مستوى التضخم النقدي في العراق للمدة (2004 - 2020) وعلى نحو الاتي: من خلال الجدول رقم (1) الذي يبين تطور معدلات التضخم والارقام القياسية لأسعار المستهلك من خلال السنة الاساس 2007، اذ ارتفع الرقم القياسي لاسعار المستهلك من (36.400) عام (2004) الى اعلى حدها (149.600) عام (2020). نلاحظ من الجدول اعلاه ارتفاع معدلات التضخم للسنوات (2005 - 2008) ارتفاعا حادا نتيجة إقدام الحكومة على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي الزمتها أي الحكومة العراقية، بتخفيض الدعم عن اسعار النفط والبطاقة التموينية وغيرها من الشروط بهدف حذف ديون العراق مما تسبب في تسجيل أعلى معدل في عام 2006 بلغ (53.11%) ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى زيادة النفقات العامة وزيادة الطلب الاستهلاكي دون زيادة موازية في جانب العرض، والذي كان سببه زيادة الايرادات النفطية وارتفاع مستوى الاسعار (شوكت، 2020: 9). وبعد عام 2008 أصبحت معدلات التضخم أكثر استقراراً نتيجة لإجراءات البنك المركزي العراقي في استهداف التضخم لتصل الى (2.46%) عام 2010، بسبب توفير المشتقات النفطية وانخفاض الاسعارها وتقوية سعر صرف العملة المحلية يضاف الى ذلك عدم وجود رسوم كركية مؤثرة على السلع المستوردة وقد ارتفع التضخم الى (5.60% ، 6.06%) في عام (2011)، (2012) على التوالي وبالتالي يمكن اعتبار ان التضخم المستورد رافق هذه الفترة رغم ان اهمية التضخم المستورد تتضاءل في ظل وفرة العملة الاجنبية واستقرار اسعار الصرف وزيادة الاتفاق العام، ثم انخفض الى (1.86%) عام 2013 عندما كان رقم القياسي للاسعار (142.700) (تقارير بنك المركزي، 2014). ثم بعدها سجل معدل التضخم السنوي ليصل نحو (2.24%) عام 2014، نتيجة ارتفاع الرقم القياسي العام للاسعار المستهلك لسنة 2007 ليصل نحو (145.900)، وذلك بسبب تدهور في الوضع الامني وانخفاض الايرادات النفطية. وثم وصل معدل تضخم نحو (1.44%) عام 2015 بلغ (148.000)، وبعدها عاود الانخفاض في عام (2016-2017) الى (0.07% ، 0.20%) على التوالي وان سبب ذلك يرجع بالاساس انخفاض معدلات التضخم الى انخفاض الاتفاق العام وبالأخص النفقات الجارية. في حين سجل معدل التضخم في عام 2018 ليصل الى (0.40%)، ومسجلاً (149.000) لرقم قياسي للاسعار المستهلك، نتيجة ارتفاع اسعار السلع والخدمات، وفي عام 2019 بلغ معدل تضخم نحو السالب مسجلاً (-0.20%) نتيجة تقشف السياستين المالية وتقديرة ليصل الرقم القياسي للاسعار نحو انخفاض بلغ (148.700)، وفي نهاية عام

2020 وصل رقم القياسي للأسعار المستهلك نحو زيادة بلغ (149.600) ليصل معدل تضخم تقدي في العراق حوالى (0.61%) (وزارة التخطيط ، تقارير الارقام القياسية للأسعار المستهلك، 2020).

2.4. تطور معدلات النمو في الاتفاق العام في العراق للمدة (2004 - 2020) .

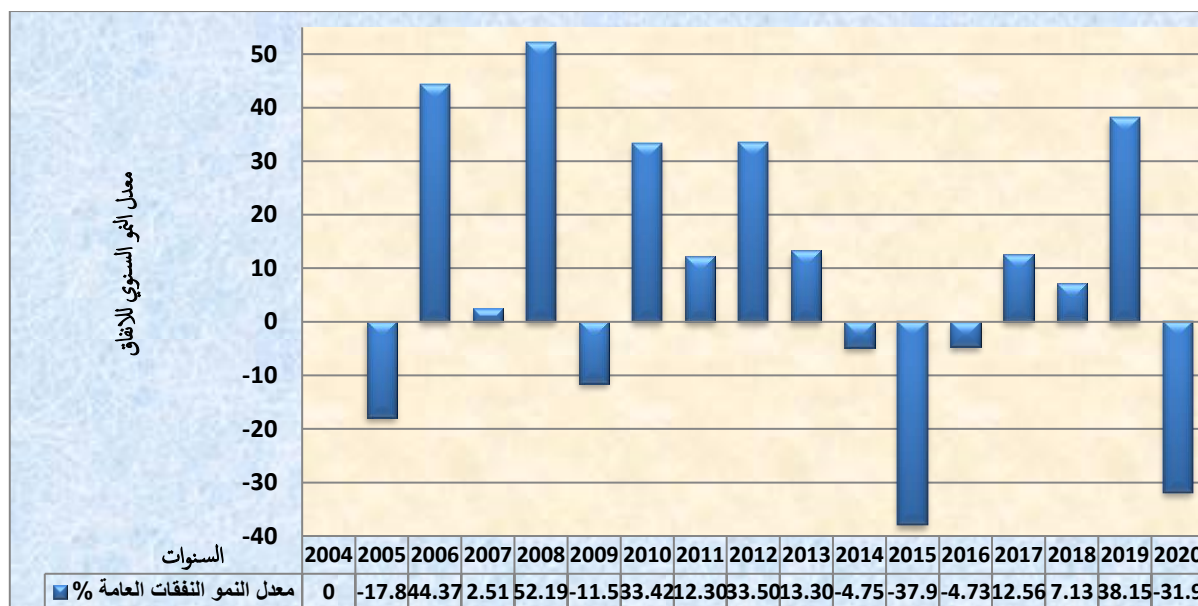
عن طريق التعرف على المكونات الرئيسة للاتفاق العام لأي دولة نستطيع معرفة توجهات السياسة الأنفاقية والاهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، ويمكن القول إن الاتفاق العام يتكون من قسمين رئيسين هما الأنفاق الاستثماري والاتفاق الاستهلاكي ، فبالنسبة للاتفاق الاستثماري فإنه يتمتع بأهمية كبيرة كونه واحداً من المكونات الرئيسة من مكونات الطلب الكلي ويمكن القول بصورة عامة إن الاتفاق الاستثماري العام ما هو الا ذلك النوع من الاتفاق على السلع الرأسمالية والتي تتمثل بالمكائن والآلات ، كما يتضمن الاتفاق على المباني الجديدة و الإضافات إلى المباني القديمة وايضا يتضمن التغير في المخزون السلعي (الدعيمي ، 2018: 52). وأن أي التقلبات في الاتفاق العام قد تعزى الى اسباب عديدة ، اذ يعود سبب الانخفاض الى الازمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي ، والتي سببت انخفاض في اسعار النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية. اما اسباب الارتفاع فتعود الى تحسن الوضع الاقتصادي في البلد وكذلك التوجه نحو اقتصاد السوق وفتح الابواب على مصراعها نحو الاستيراد من الخارج وكذلك حرية تحويل الخارجي الى العملات الصعبة او الاجنبية واهمال الدولة عملية التصنيع وزيادة الموارد المالية من انتاج وتصدير النفط الخام بالإضافة الى توسيع الاحزمة الادارية للحكومة (باش والظولم ، 2018: 291). وفيما يلي بيانات عن الاتفاق العام و معدلات النمو السنوي في العراق وكما موضح في الجدول ادناه:

الجدول (2) بيانات الاتفاق العام و معدلاتها النمو السنوي في العراق للمدة (2004 - 2020) (مليار دينار)

السنوات	الاتفاق الجاري (1)	الاتفاقا استثماري (2)	النفقات العامة (3) = (2+1)	معدل النموالاتفاق العام (4)%
2004	22598.7	9518.8	32117.5	-
2005	21801.1	4574	26375.1	-17.88
2006	29053.5	9023.3	38076.8	44.37
2007	31124.7	7906.5	39031.2	2.51
2008	42176.4	17226.9	59403.3	52.19
2009	39506	13061	52567	-11.51
2010	60981	9153.2	70134.2	33.42
2011	56017	22740.6	78757.6	12.30
2012	69619	35520.5	105139.5	33.50
2013	78747	40380.5	119127.5	13.30
2014	58625	54848.5	113473.5	-4.75
2015	51832.8	18564.7	70397.5	-37.96
2016	51173.4	15894	67067.4	-4.73
2017	59025.6	16464.5	75490.1	12.56
2018	67052.9	13820.2	80873.1	7.13
2019	87301	24422.5	111723.5	38.15
2020	72873.5	3208.9	76082.4	-31.90

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنشورة للبنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية (2004 - 2020) - معدلات النمو السنوي للنفقات العامة من العمل الباحث.

الشكل (2) معدلات النمو السنوي للاتفاق العام في العراق للمدة (2004 - 2020)



المصدر : من عمل الباحث ، بالاعتماد على الجدول رقم (2)

شهد الإنفاق العام في العراق خلال المدة الدراسة العديد من التطورات والتغيرات نتيجة الظروف والتقلبات التي مرت بها العراق بسبب الازمات الاقتصادية والظروف الامنية غير المستقرة وبالإضافة الى التغيرات التي طرأت على أسعار النفط بعد عام 2004. ويلاحظ من البيانات الجدول رقم (2) ارتفاع النفقات الجارية بالنسبة للنفقات الاستثمارية طيلة المدة الدراسة (2004 - 2020). أما بخصوص النفقات الاستهلاكية (الجارية) والنفقات الاستثمارية (الانتاجية)، حيث وجد ان النسبة الكبيرة من النفقات الجارية قد خصصت على باب صرف (تعويضات الموظفين)، نتيجة زيادة إعداد العاملين في دوائر الدولة على الرغم من ايقاف التعيينات ما بعد 2016 واتخاذ بعض الإجراءات من قبل وزارة المالية، إذ أن النفقات الجارية ليست فقط محصورة بتعويضات الموظفين المحتملة بالرواتب والأجور المتعاقدين وغيرها، إذ أن هناك أبواب صرف أخرى في النفقات الجارية مثل المستلزمات السلعية والخدمية وصيانة الموجودات والنفقات الراسالية وغيرها (كفروع و الاخرون، 2021: 289-290). يتضح من الجدول بأن الإنفاق العام قد ارتفع من (32117.5) مليار دينار عام 2004 إلى (59403.3) مليار دينار عام 2008. اي بمعدل الفارق بين تلك الفترة حوالي (84.95%) نتيجة زيادة النفقات العامة خلال تلك الفترة، يرجع السبب الى الزيادة الكبيرة التي شهدتها منظومة الرواتب واجور العاملين بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط ؛ في عام 2009 شهد تراجع انفاق العام نتيجة تقشف السياسة المالية السبب يعود الى انخفاض في الإيرادات العام المحصلة من العوائد النفط مما أدى الى انخفاض النفقات العامة بمعدل السالب ليبلغ (-11.51%). ثم شهد زيادة النفقات العامة الى ان وصل عام (2012-2013) خلال الفترة شهد ارتفاعاً للنفقات العامة حيث بلغ نحو (105139.5)، (119127.5) على التوالي بقيمة مليار دينارو بمعدل النمو (33.50%)، (13.30%) ويعود السبب زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي الاجمالي التي لها اثر على عوائد النفطية بسبب ارتفاع الاسعار النفط الخام عالمياً مسبباً الى الزيادة الإيرادات العامة لذلك يزداد النفقات العامة نتيجة السياسة التوسعية حين ذلك ، إلا أنه شهد تراجعاً في السنوات الثلاثة التالية (2014، 2015، 2016) حيث سجل معدلات النمو بالسالب (-4.75%)، (-37.96%)، (-4.73) على التوالي، لأسباب منها تراجع أسعار النفط العالمية، وهذا ما أدى الى زيادة نسبة العجز في الموازنة العامة، وتزايد مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية بسبب الاعتماد شبه الكامل على عائدات تصدير النفط، فضلاً عن الضغوط الناجمة عن ارتفاع الاتفاق العسكري وكلفة التعامل مع الازمة الانسانية التي تسبب بها تنظيم داعش (خطاب و الاخرون، 2019: 126). ثم بعدها زادة النفقات العامة خلال الفترة (2017-2018) ليصل نحو (75490.1)، (80873.1) مليار دينار على التوالي ومعدل النمو السنوي نحو (12.56%)، (7.13%) على التوالي ،نتيجة لسد الأعباء المالية الإضافية كالرواتب والدعم للمناطق التي تعرضت لعمليات عسكرية مما أثر سلباً على حصة الإنفاق الاستثماري من إجمالي النفقات العامة (البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية للمدة :2015-2018: 31). وفي عام 2019 استمرت زيادة في الاتفاق العام حيث سجل ارتفاعاً نحو (111723.5) مليار دينار ومعدل النمو (38.15%)، كما سجل اعلى مستوى من الاتفاق الجاري بلغ (87301) مليار دينار، وجاء هذا التحسن نتيجة انتصار العراق في حرب على داعش وما رافق ذلك من انخفاض في الاتفاق العسكري ومع ذلك ارتفع إيرادات العراق النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط ومعاودة الإنتاج من حمة أخرى ، لكن هذا لم يدم أيضاً نتيجة جائحة كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط وبشكل ملحوظ مما أدى الى انخفاض كبير جدا في أسعار النفط مما اثر كثيراً على موازنة الدولة والتي اضطرت لسد عجز السيولة النقدية (رشيد و الاخرون، 2021: 375)؛ وفي عام 2020 نتيجة تقشف السياسة المالية بسبب انخفاض الاسعار النفط الخام العالمية ادى الى انخفاض الاتفاق العام ليصل نحو (76082.4) مليار دينار ومعدل النمو السنوي السالب (-31.90%) .

3.4. تطور معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020).

يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعبر عن مستوى التقدم للمجتمعات ، إذ إن النمو الاقتصادي لا يمثل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي فقط بل لابد أن يرتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد وأن يفوق معدل الزيادة في عدد السكان في الأمد الطويل، إن زيادة دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب وإنما تكون زيادة حقيقية وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود (القوة الشرائية للعملة)، (رحمن وعبيد، 2020: 185). وأن نمو الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات التي تستخدم في تحليل وقياس النمو الاقتصادي، ويعكس كذلك مدى تطور مستوى الدخل الذي يعبر عن مستوى الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع من خلال مؤشر معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على معدل الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي من السلع والخدمات، وأن زيادة الناتج المحلي الحقيقي يعني نمو الاقتصاد، أما إستقرار الناتج المحلي الإجمالي فيشير إلى إستقرار الاقتصاد، بينما يشير تناقص الناتج المحلي الإجمالي إلى تراجع وانخفاض معدل النمو الاقتصادي (أحمد ، 2020: 222). ويمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال مستوى المعيشة والرفاهية لأفراد المجتمع، من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي في البلاد على عدد السكان، وبعد من أشهر المقاييس وأكثرها شيوعاً، كما يعد مؤشر نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقبلاً للنمو الاقتصادي، وهو من المقاييس الجيدة والمهمة التي تحدد مستوى النمو داخل البلد، ويبين هذا المؤشر قوة الطلب المحلي، ومستوى المعيشي وفي الوقت نفسه فهو عامل مهم لقياس الأجور التي يحصل عليها الفرد، فالنمو الاقتصادي يعني زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن، وهذه الزيادة قد تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة للأفراد داخل البلد في حالة عدم حدوث مشكلات كالنضخم واختلال موازين المدفوعات، فضلاً عن عدالة التوزيع (محمد، 2022: 117).

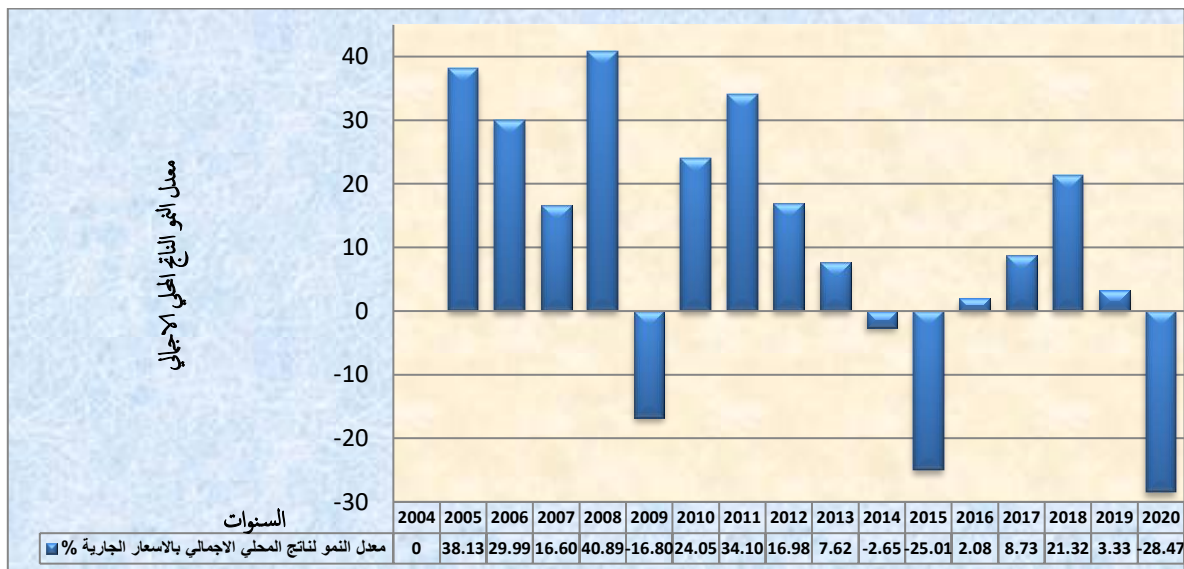
الجدول (3) تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلاتها النمو السنوي في العراق للمدة (2004 – 2020)

السنة	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
أساس السنة للأسعار	198774.3	277884.8	268918.9	221665.7	196924.1	194681	266332.7	273587.5	254225.5	217327.1	162064.5	130643.2	157026.1	111455.8	95588.0	73533.6	53235.3
معدلات التضخم	-28.47	3.33	21.32	12.56	1.15	-26.90	-2.65	7.62	16.98	34.10	24.05	-16.80	40.89	16.60	29.99	38.13	-

مصدر: وزارة التخطيط - دائرة الإحصاء والابحاث . تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي. والنشرة الإحصائية لسنوات متفرقة ، بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي - النشرات السنوية (2004- 2020) بغداد.

- استخراج معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية من عمل الباحث .

الشكل (3): معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية (GDP)



المصدر : الشكل من عمل الباحث ، بالاعتماد على الجدول رقم (3)

تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2004 – 2020)، كما هو مبين في الشكل (1)، ويلاحظ ان تطور مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية بلغ نحو(2023.2) الف دينار عام 2004، ثم استمرت الزيادة لتعداد السكاني مع الزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحصلة من الزيادة الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية، ويعزى لتحسن النسبي الحاصل في الوضع الامني والاقتصادي للبلد وزيادة عائدات النفط المصدر نتيجة لارتفاع اسعار النفط عالمياً (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2007: 3). مع استمرار الارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ليسجل مستوياتها مرتفع عام 2008 بلغ (157026.1) مليار دينار وبمعدل النمو (40.89%) وهي اعلى معدل النمو خلال المدة الدراسة. سبب الارتفاع يعود الى تأثيرات ارتفاع أسعار النفط حيث ازدادت عائدات النفط الخام نتيجة الارتفاع في كميات النفط المصدرة وارتفاع سعر برميل النفط والى التحسن النسبي في الوضع الأمني الذي انعكس ايجابيا في تحقيق بعض التعافي للقطاعات الاقتصادية (اللفي و شندي، 2022: 90). وفي عام 2009 انخفضة الناتج المحلي الإجمالي المؤدياً الى انخفاض معدل النمو السنوي بالسالب بلغ (-16.80%) ليسببة انخفاضاً لمتوسط نصيب الفرد نحو (4509.1) الف دينار وبمعدل النمو السنوي السالبة التي بلغ (-18.49%)، نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب الازمة الرهن العقاري عام 2008 لان عوائد النفطية التي يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لذلك اثرة حدث على الناتج الإجمالي و متوسط نصيب الفرد. أما بالنسبة لعام 2010 وقد زادة الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية نحو(162064.5) مليار دينار، مقابل (130643.2) مليار دينار للعام 2009 اي بنسبة زيادة (24.05%). ويعود الفارق الزيادة في الناتج المحلي أجمالي بالاسعار الجارية نتيجة أثر الارتفاع الحاصل في اسعار النفط، فقد ارتفع اسعار برميل النفط الخام العالميا من (37.64) دولار نحو (44.66) دولار لكل برميل النفط (البنك المركزي العراقي، تقرير الاقتصادي السنوي لعام 2010). فيما شهد خلال الاعوام (2011، 2012، 2013) ارتفاعاً لناتج المحلي الإجمالي، نتيجة التحسن في أسعار النفط واستقرار الامني حيث بلغ حوالي(217327.1)، (254225.5)، (273587.5) مليار دينار على التوالي ليعكس هذا التحسن على متوسط نصيب الفرد من الناتج محققاً اعلى قيمة لها في عام 2013 ليبلغ نحو(8251.3) الف دينار. كما شهد الاقتصاد العراقي خلال العام 2015 كساداً وركوداً واضحاً في معظم أنشطة القطاعات الاقتصادية تمثل بمعدل النمو الحقيقي السالب للاقتصاد وذلك نتيجة لانخفاض الحاد الذي تشهده الاسواق العالمية في أسعار النفط ابتداء في النصف الثاني من عام 2014، الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي أمام تحد صعب و أزمة اقتصادية حقيقية ناجمة عن ريعية اقتصادية نتيجة اعتمادها على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، إذ إن (95%) من إيرادات موازنة الدولة تعتمد بنحو كلي على موارد النفط (البنك المركزي العراقي، تقرير السنوي لعام 2015: 16). الأمر الذي انعكس على النمو الاقتصادي (كالناتج المحلي الإجمالي و متوسط نصيب الفرد من الناتج)، لذلك انخفض لقيمة لناتج المحلي الإجمالي عام 2014 حيث بلغ (266332.7) مليار دينار، مما أدى الى ان يحقق معدل النمو السنوي سالب بلغ (-2.65%)، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية في عامين (2015، 2016) حيث بلغ (194681)، (196924.1) مليار دينار على التوالي، نيجة عدم استقرار الوضع الأمني التي تشهدها البلاد والمتمثلة بالحرب ضد تنظيم عصابات داعش الإرهابية ومن ثم اعتماد العراق على النفط مصدراً وحيداً للموازنة في ظل الاستقرار الحاصل في انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، في حين سجل سعر برميل النفط (44.7)، (36) دولار لكل برميل على التوالي (البنك المركزي العراقي، تقرير الاقتصادي السنوي لعام 2016: 13). وفي عام 2018 شهد تحسن الناتج المحلي الإجمالي التي وصل حوالي (268918.9) مليار دينار، نيجة تحسن العوائد النفطية والتي بدورها انعكست على تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج حيث بلغ (6997.1) الف دينار. فيما شهد الاقتصاد العراقي عام 2020 انخفاضاً ملموساً في النمو الاقتصادي، اذ كان لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام العالمية لها نتائج سلبية عديدة حيث اثرة على إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (البنك المركزي العراقي، تقارير الاقتصادي السنوي لعام 2020: 12)؛ حيث بلغ (198774.3) مليار دينار مقابل (277884.8) مليار دينار عام 2019 انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليبلغ (4941.9) الف دينار عام 2020 مقابل (7069.2) الف دينار في العام السابقة، أي بنسبة انخفاض بلغ (-30.09%).

5. قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التضخم و الانفاق الحكومي واثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004 – 2020)

يعد الإقتصاد القياسي التحليلي منهجية للبحث في الإقتصاد بأسلوب كمي، واختبار فرضيات التي تتعلق بمطابقة حجم واطارة معلمات المتغيرات المستقلة للتوقعات النظرية الإقتصادية المسبقة. لذلك سيتم في هذا المبحث استعراض منهجية توصيف النموذج القياسي، وتحديد المتغيرات الداخلة فيها وشرح طبيعتها والمنطق النظري الإقتصادي للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وانسجاماً مع هذه المنهجية، فسيتم في هذا المبحث التركيز على مرحلة توصيف النموذج القياسي، ولعل مرحلة بناء النموذج تمثل الخطوة الأكثر أهمية، كونها تتعلق باختيار المتغيرات الداخلة فيه ووضع التوقعات النظرية المسبقة حول إشارة المعلمات وحجمها. فالمرحلة اللاحقة وهي التقدير لذلك سنعمد على دقة عملية التوصيف، فأى خطأ فيها سينعكس على التقديرات الخاصة بالمعلمات ومعنويتها والقوة التفسيرية للنموذج.

1.5 الأستعراض المرجعي (الدراسات السابقة)

تعد الدراسات السابقة من الركائز الأساسية التي تترى أية دراسة علمية من أجل الانطلاق منها الى أفق أرحب، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت بالتضخم النقدية والانفاق العام والنمو الاقتصادي والتي خرجت اغلب نتائج تؤيد وجود علاقة بينها، تحاول هذه الدراسة الأستفادة من الدراسات السابقة لقياس وتحليل العلاقة بين

التضخم النقدي والانفاق العام واثرها على النمو الاقتصادي، وفيما يلي أستعراض مرجعي لأهم الدراسات التي أجريت من قبل الباحثين في هذا المجال مع مراعاة التسلسل التاريخي لها من الأحدث فالأقدم.

1.1.5. الدراسات العربية

• دراسة بوالكور في عام 2016 : بعنوان: "تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل خلال المدة (1970 - 2015)" تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال المدة (1970 - 2015) في الأجلين القصير و الطويل، من أجل ذلك تم استخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية و التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ وسببية النجل - كرانجر. كما تم الاستعانة بلوغريتمات كل من الإنفاق الحكومي (EXP) والرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI). وقد توصلت النتائج الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي والرقم القياسي لأسعار المستهلك على علاقة تكاملية مشتركة، وأن هناك علاقة سببية قصيرة و طويلة الأجل ذات اتجاه واحد تتجه من الإنفاق الحكومي (EXP) إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، يدل على أن زيادة الانفاق الحكومي يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي (EXP) بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) بمقدار (0.15%) وهو مقدار الميل (CPI)، أي أن زيادة في حجم الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة. كما اقترح الباحث الى ضبط معدلات نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر بحيث تكون متوافقة مع الطاقة الإنتاجية و الاستيعابية الوطنية من جهة، والنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من جهة أخرى، وتوجيه الإنفاق الحكومي إلى المشاريع الاستثمارية المرجحة ، و العمل على تمويل هذا الإنفاق الاستثماري عن طريق المدخرات الخاصة، و هذا للحيلولة دون توجيهها لتمويل الإنفاق الاستهلاكي المستثمر للتضخم ، ومراجعة السياسة المالية و النقدية في الجزائر بما يكفل ترشيد الإنفاق الحكومي و بالضبط الاستهلاكي منه، و جعل العرض النقدي يتماشى مع العرض السلعي الحقيقي، و ذلك من كبح جماح التضخم.

• دراسة الرفيعي في عام 2020: بعنوان :- "العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة (2000 - 2016)" تهدف الباحثة الى تحديد طبيعة العلاقة بين معدل التضخم وكل من عرض النقود وسعر الصرف والتعرف على أن التغيرات في عرض النقود وسعر الصرف تؤدي الى تغيرات في أسعار السلع والخدمات، الذي ينعكس على التغيرات في معدلات التضخم. يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي من حيث التحليل والتصنيف للمتغيرات، والعلاقة بينها، مع الاستعانة بأسلوب الكمي المتمثل بالانحدار الخطي المتعدد باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS). وكانت أهم الاستنتاجات التي توصل اليها تتمثل في أن لكل من عرض النقود وسعر الصرف أثرا في تغذية التضخم (المخفض الضمني) في ظل أوضاع الاقتصاد العراقي الممتثلة في جمود الجهاز الاتحادي وتعطيله، وعدم قدرته على مواكبة الزيادات المتتالية في الانفاق العام، الامر الذي يترتب عليه تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي ومن ثم ظهور بوادر ظاهرة التضخم.

2.1.5. الدراسات باللغة الانكليزية

• دراسة Attaria and Javedb في عام 2013 : تحت العنوان : " Inflation, Economic Growth and Government Expenditure of Pakistan : " (1980-2010) قاما الباحثان في هذه الدراسة ، لتحقيق هدف من الكشف العلاقة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في باكستان، في هذه الدراسة ، تم تقسيم الإنفاق الحكومي إلى الإنفاق الحكومي الجاري والإنفاق الحكومي على التنمية، يتم إجراء هذا التحقيق باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من خلال المدة (2010-1980). باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي مثل اختبار جذر وحدة ديكي فولر (ADF) و (ARDL) والتكامل المشترك (Johansen) واختبار السببية لغرانجر Granger's Causality Test ، لتحقيق في هذه العلاقة. تظهر النتائج المستخدمة من تطبيق أدوات اقتصاد قياسي، أن هناك علاقة طويلة الأمد بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي ، وهذا يعني أن النفقات الحكومية تنتج عوامل خارجية وروابط إيجابية على المدى القصير تؤثر على النمو الاقتصادي ، بينما لا يؤثر معدل التضخم على النمو الاقتصادي على المدى القصير. تظهر نتائج اختبار السببية أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي ، وبين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي .

• دراسة Olubokun, Ayooluwade and Olumide في عام 2016 : بعنوان : " Government Expenditure, Inflation Rate and Economic Growth in Nigeria (1981-2013): A Vector Autoregressive Approach" كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فحص العلاقة المتبادلة بين إجمالي الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم والنمو الاقتصادي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في نيجيريا من خلال المدة (1981 - 2013)، وتم تحليل البيانات باستخدام (VAR) (Vector Auto Regressive)، يوضح تحليل التباين أن ارتفاع مستوى الإنفاق العام والتضخم ساهم بشكل كبير في حدوث صدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التركيز الرئيسي للدراسة هو أن التقلبات في نمو ناتج محلي إجمالي على مر السنين هو انعكاس حقيقي لمستوى الإنفاق العام وكذلك مستوى التضخم في نيجيريا. أقترح الباحثون على انه يجب على الحكومة تكثيف الجهود لتحسين السياسات المحلية التي يمكن أن تخفف من التضخم لأن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. نظرًا لأن الناتج الحقيقي له تأثير إيجابي على الإنفاق الحكومي، كما أكدوا على حاجة ملحة لواضعي السياسات

الاقتصادية لتعزيز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالتالي توليد النمو الاقتصادي المستدام والتنمية في البلاد وتشمل هذه تحسينات في النظام التعليمي والبنية التحتية والمرافق الصحية.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وخاصةً المحلية منها التي تناولت هذا الموضوع ، إذ نجد أن بعض الدراسات لم تتناول المؤشرات والمعايير المشار إليها في منهجية الدراسة، فقد اقتصرت دراساتهم العلمية على بعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة ، من جانب آخر فإن الدراسة عمدت إلى الإشارة للعديد من المتغيرات التي لم يسبق التطرق إليها، وكذلك في المدة الزمنية التي تُغطيتها والموضحة في الحدود الزمنية للدراسة، إذ إن التباين على الطرف، أو الزمان، أو المكان يعد صفة ملازمة للسياسات الكلية بوجه عام والسياسة المالية الاتفاقية بوجه خاص ، كما تختلف هذه الدراسة عن سابقتها بأنها الدراسة التي تناولت العلاقة التبادلية بين التضخم والاتفاق واثرتك العلاقة على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020).

2.5 توصيف النموذج القياسي والبيانات النموذج

1.2.5 توصيف المتغيرات الدراسة :

كما يعرض هذا الجزء من الدراسة الجانب الوصفي لعلاقة بين التضخم والاتفاق العام وأثرهما على النمو الاقتصادي في العراق باستخدام الاساليب القياسية في دراسة أثر المتغيرات المستقلة في العلاقة بين التضخم والاتفاق العام في العراق، لان العلاقة بينهما لا يمكن إن يقتصر تحليلها على الجانب النظري فقط، وإنما يتطلب الأمر تحديد وقياس اثرها على النمو الاقتصادي في العراق ، ولكي يتم تحقيق ذلك فلا بد من الاستعانة بأسلوب القياس الاقتصادي والذي يعد من الاساليب الكمية المتميزة في هذا المجال، وهو ما يعطي السهولة والامكانية العالية في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التي يتم ادخالها في النموذج القياسي، تتضمن الدراسة مجموعة من المتغيرات (المؤشرات) الاقتصادية والتي يمكن توصيف متغيراتها والمتمثلة بنسبة الناتج المحلي الإجمالي كمتغير معتمد، أما التضخم والاتفاق العام كمتغيرات مستقلة، وكما يأتي :

• المتغير المعتمد (التابع):

هو النمو الاقتصادي العراقي خلال مدة الدراسة والذي يمثل بمؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (GDP) Gross Domestic Product بالمليار دينار العراقي سيكون هو المتغير التابع الذي سيتم الإشارة إليه بالرمز (Yt)، يعرف الناتج المحلي الاجمالي على أنه إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية (الثامة الصنع) التي يتم إنتاجها داخل البلد خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة، و يعتبر من أكثر المعايير شمولاً في قياس حجم إنتاج الدولة من السلع والخدمات (شلال و آخرون ، 2019 : 59). لذا فإن تطور الناتج المحلي الاجمالي يعد مؤشراً إيجابياً مهماً للنمو الاقتصادي ، وحسب منطوق النظرية الاقتصادية التي تبين ان علاقة النمو الاقتصادي بين المتغيرات التفسيرية اي تكون علاقة عكسية مع التضخم التقدي و طردية مع الاتفاق العام(ابو رمضان ، 2016 : 24).

• المتغيرات المستقلة (التفسيرية):

لقد تم اختيار المتغيرات المستقلة الداخلة التي يتوقع ان يكون لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي في النموذج بناءً على ما يلي:

- التوقعات المسبقة للنظرية الاقتصادية والتي تفترض وجود علاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة.
 - توفر دلائل تجريبية من النظريات السابقة بمعنوية العلاقة أو الأثر على المتغير التابع.
 - مدى توفر البيانات من المصادر الموثوقة ، و ذلك لأن كمية البيانات المتوفرة و دقتها تعتبر من الأمور الواجب مراعاتها عند اختيار النموذج القياسي الاقتصادي، حيث أنه كلما قلت الأخطاء المتعلقة بالبيانات زادت القوة التفسيرية للنموذج في اجتياز الاختبارات القياسية والأحصائية، و أستناداً الى ذلك فإن المتغيرات الداخلة في النموذج والتي سيتم اعتمادها هي ما يلي:
- وبذلك تم تحديد عدد من المتغيرات المستقلة وهي على نوعين وكما يلي:

— **التضخم (INF) Inflation** : ويعتبر التضخم من المشاكل الاقتصادية التي كانت وما تزال تعاني منها الدول النامية لأسباب تعود إلى طبيعة هيكلها الاقتصادي ومدى اندماج اقتصاد هذه البلدان مع الأسواق العالمية وأستجابتها لتوجيهات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و كذلك منظمة التجارة العالمية، حيث يظهر تأثير التضخم بشكل واضح من خلال التدهور المستمر و المزايد في القدرة الشرائية للعملة المحلية (حمدون ، 2006 : 95). وحسب النظرية الاقتصادية فإن التضخم التقدي له علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي ، و يأخذ الرمز (Xt1) في النموذج.

— **الإفاق الحكومي (GE) Government Expenditure** : يقاس من خلال الهيكل الإنفاق العام المكون من النفقات الجارية مع النفقات الاستثنائية ومقدار بالمليار دينار كمؤشر الاتفاق العام في النشاط الاقتصادي، وحسب منطوق النظرية الاقتصادية ان علاقة طردية بين الاتفاق العام والنمو الاقتصادي ، ويرمز له بالرمز (Xt2).

— حد الخطأ العشوائي أو المتغير العشوائي (Ut): لا يكتمل النموذج القياسي إلا بعد إضافة المتغير العشوائي إليه و يرمز له بـ (Ut)، حيث أن أختلاف النموذج القياسي عن الرياضي هو أن الأخير يعبر عن علاقة تامة بين المتغيرات، أما النموذج القياسي فإنه يأخذ بنظر الاعتبار كل العوامل الأخرى التي أستبعدت عن النموذج بسبب الأهل أو عدم إمكانية إدخالها في النموذج و بالتالي فإن (Ut) تشير الى الجزء الغير مفسر من تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد، وبناءً على ذلك فإن الشكل الرياضي للنموذج سيكون كالتالي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \beta_2 X_{t2} \dots \dots \dots (1)$$

أما النموذج القياسي فإن صيغته تكون كالتالي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \beta_2 X_{t2} + U_t \dots \dots \dots (2)$$

ان عملية تحليل الظواهر الاقتصادية تبين طبيعة العوامل المؤثرة وعلاقتها وفق النظرية الاقتصادية ، حيث يتم فيها تحديد العلاقة بين المتغير الاقتصادي المعتمد والمتغيرات المستقلة في النموذج الاقتصادي القياسي ، ومن اجل تقدير المتغيرات الاقتصادية وتقدير العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة في ضوء بيانات النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية السابقة سوف يتم تقدير العلاقة التالية وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\hat{Y}_t = \beta_0 - \beta_1 \hat{X}_{t1} + \beta_2 \hat{X}_{t2} + U_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث ان :

Y_t : المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي يمثل الناتج المحلي الاجمالي ويرمز له (GDP).

β_0 : يمثل الحد الثابت وهو قيمة المتغير التابع عندما يكون قيم المتغيرات المستقلة صفراً.

β_1 : يمثل معلمة المتغير المستقل الاول (التضخم) والتي تبين مقدار التغير في المتغير المعتمد (الناتج المحلي الاجمالي) عندما يتغير التضخم النقدي بوحدة واحدة .

X_{t1} : وهو المتغير المستقل الاول اي الرقم القياسي للاسعار ويمثل التضخم الذي يرمز له (INF).

β_2 : يمثل معلمة المتغير المستقل الثاني (الاتفاق العام) والتي تبين مقدار التغير في المتغير المعتمد (الناتج المحلي الاجمالي) عندما يتغير الاتفاق العام بوحدة واحدة .

X_{t2} : هو المتغير المستقل الثاني و يمثل الاتفاق العام الذي يرمز له (GE)

وسيمت التعبير عن هذه المتغيرات وفقاً للمعادلة التالية :

$$GDP = \beta_0 - \beta_1 INF + \beta_2 GE + U_t \dots \dots \dots (4)$$

2.2.5 توصيف بيانات النموذج

اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية وبأضافة الى بيانات البنك الدولي ، ولبناء نموذج قياسي دقيق ضمن ماتم الاقرار به من قبل النظرية الاقتصادية وكذلك الاستفادة من الادبيات التي تم التطرق الى موضوع العلاقة بين التضخم والاتفاق العام واثراهما على النمو الاقتصادي في العراق، حيث ان البيانات المدروسة ضمن هذه الدراسة هي بيانات رسمية سنوية وكانت للمدة (2004-2020).

الجدول (4) بيانات تضخم والاتفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020)

Years	GDP	INF	GE
2004	53235.3	-	32117.5
2005	73533.6	37.09	26375.1
2006	95588	53.11	38076.8
2007	111455.8	30.89	39031.2
2008	157026.1	12.70	59403.3
2009	130643.2	8.34	52567
2010	162064.5	2.46	70134.2
2011	217327.1	5.60	78757.6
2012	254225.5	6.06	105139.5

2013	273587.5	1.86	119127.5
2014	266332.7	2.24	113473.5
2015	194681	1.44	70397.5
2016	196924.1	0.07	67067.4
2017	221665.7	0.20	75490.1
2018	268918.9	0.40	80873.1
2019	262884.8	-0.20	111723.5
2020	198774.3	0.61	76082.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والأبحاث- النشرة الإحصائية وتقارير السنوية (2004-2020). البنك الدولي - مؤشرات التنمية العالمية.

لقد تم استعمال بيانات من البنك المركزي العراقي ، المكون من الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية (GDP) Gross Domestic Product، والتضخم بالاسعار السنة الاساس 2007 Inflation (INF) والافاق العام (GE) Government Expenditure بمليار دينار وقد تم تحويل هذه البيانات من السنوية إلى بيانات الفصلية لتوسع حجم عينة ليم المدة (2020.Q4 - 2004. Q1) وبهذا يكون حجم العينة المستعملة (68) مشاهدة .

3.5 قياس و تحليل النتائج النموذج القياسي

لغرض توضيح العلاقة بين المتغيرات التفسيرية (المستقلة) والمتغير التابع سيتم في هذا المبحث تحليل وتقدير العلاقة بين التضخم والافاق العام وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020) . لتحليل نتائج التقدير العلاقة بين المتغيرات الدراسة. وستتم عملية قياس و تحليل النتائج ، ومن أجل ذلك تم استخدام الأساليب القياسية الحديثة وفقاً للمنهجية التالية : كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لتجنب الانحدار الزائف قبل التقدير تم ذلك من خلال اختبارين وهما اختبار ديكي - فولير الموسع (ADR) واختبار فلييس بيرون (PP) واختبار فترة الإبطاء (الفترة التخلف المثلث) من خلال متجهات تصحيح الخطأ (VAR) واختبار السببية لغرانجر Granger's Causality Test في الأجلين القصير و الطويل لأتجاهات السببية. اختبارات التكامل المشترك بإحدى الطرق المعروفة مبنية على نتائج اختبارات سكون كاختبار (ARDL)، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). اختبارات التشخيص للبقايا لتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وثبات التباين، وذلك باستخدام الاختبارات التشخيصية ARCH وLM واختبارات الاستقرار الهيكلية من خلال اختبار CUSUM وكما يلي :

1.3.5 اختبار الاستقرارية السلاسل الزمنية (Stationary):

تستهدف اختبارات الاستقرارية الكشف عن وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية للمتغيرات المحددة في النماذج القياسية، فوجود جذر الوحدة ينبه الى عدم استقرارية السلاسل الزمنية مما يترتب على تقدير النماذج بالطرق المعتادة للانحدار ينطوي على انحياز زائف وتقديرات زائفة لقيم المعلمات. وعليه سيتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختباري ديكي- فولر الموسع ADF للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج (Gujarati, 1995: 718). وذلك باستخدام المميزات التي يوفرها البرنامج الاحصائي الجاهز المعروف بـ (EViews 10)، وسيتم عرض ملخص نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال المدة (2004 - 2020) كما يلي :

الجدول (5) نتائج أستقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) اختبار (ADF)

Variables	المتغيرات عند مستويات معنوية	Level عند المستوى			st 1 difference الفرق الاول		
		ثابت	ثابت واتجاه	بدون	ثابت	ثابت و اتجاه	بدون
I(1)	GDP	no 0.2867	no 0.8809	no 0.7447	no 0.1711	* 0.0820	** 0.0184
I(0)	INF	no 0.3851	no 0.7738	** 0.0324	** 0.0142	*** 0.0009	*** 0.0001
I(1)	GE	no 0.3787	no 0.7247	no 0.6302	** 0.0269	* 0.0863	*** 0.0020

- المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

- (***) مستقرة عند مستوى معنوية 1%، (***) مستقرة عند مستوى معنوية 5%، (*) مستقرة عند مستوى معنوية 10%.

يبين اختبار جذر الوحدة بان كل من الناتج المحلي الاجمالي و الاتفاق العام مستقرة عند الفرق الاول $I(1)$ ، أما التضخم النقدي المتمثل لرقم القياسي للاسعار السنة الاساس 2007 مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، كما مبين في الجدول رقم (5). بما أن متغيرات الدراسة هما الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية و الاتفاق العام مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ والمتغير لمعبر عن التضخم مستقر عند المستوى $I(0)$ فيمكن إجراء اختبار الحدود لنموذج (ARDL)، ولكن قبل ذلك يجب تحديد فترة الإبطاء لكل متغير، يبين فترة تخلف المثل. فيبين ذلك من خلال النموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة (Pesaran & others, 2001: 289) (ARDL). يعد هذا النموذج من أهم النماذج المستخدمة في المجال الاقتصادي لاختبار وجود العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية عبر السلاسل الزمنية الذي قدمه بيساران في العام (2001). إذ أدخل من خلال هذا النموذج نماذج الأختار الذاتي مع نماذج مدد الأبطاء الموزعة، حيث تكون السلسلة الزمنية دالة في أبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية إبطائها لمدة زمنية واحدة أو أكثر. ومن أهم المميزات النموذج (ARDL) هي كالتالي (Muhammad & others, 2013: 25): يطبق على العينات الصغيرة والكبيرة يتراوح ما بين (30-80) عدد المشاهدات. وتكون النتائج المستحصلة عليها دقيقة كلما كان حجم العينة صغير. كما يساعد على التمييز بين المتغيرات التابعة والمستقلة، فضلاً عن تحديد المشاكل الناتجة من أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. ويقدر العلاقة القصير والطويلة الأجل في الوقت نفسه، ويحقق نتائج غير متحيزة وكفاءة. ويستند النموذج إلى معادلة واحدة و يطبق في حالة الانحدار البسيط والمتعدد. ولها مرونة استخدام (درجة التأخير) التباطؤات الزمنية من أجل الحصول على نتائج عملية دقيقة من خلال نمذجة العام إلى الخاص. تكون النتائج المستحصلة عليها دقيقة كلما كان حجم العينة صغير.

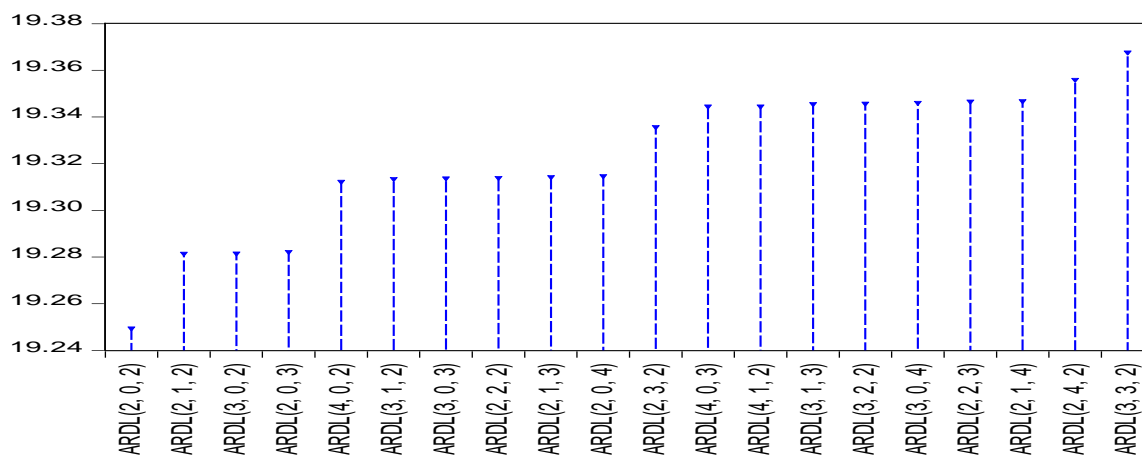
2.3.5 النموذج الانحدار الذاتي للفجوات المبطنه (ARDL) Auto Regressive Distributed Lag :

فيما تستهدف اختبارات التكامل المشترك لكشف عن وجود علاقات توازن طويلة الاجل بين المتغيرات موضوع الدراسة، فان اختيار الاختبار المناسب يعتمد على نتائج اختبارات الاستقرار، وبعد إجراء اختبار جذر الوحدة، فان تكامل أو استقرار السلاسل عند المستوى والفرق الاول، تم تقسيم بيانات الدراسة إلى بيانات الفصل السنوية وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews10) لكي تتماشى مع منهجية (ARDL)، فانه ستلزم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة المعروف اختصاراً بـ ARDL.

وبعد إجراء اختيار وفقاً لمعيار (AKaiKe)، واختبار الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة، يبين منه أن النموذج الأمثل للتقدير هي رتبة (2,0,2) هو أفضل نموذج تم اختياره وفقاً لهذة المعيار وهي اقل من باقي التوصيفات الأخرى للنموذج. كما في الشكل الادناه.

الشكل (4): اختيار النموذج الامثل وفقاً لمعيار (AKaiKe)

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews 10)

كما الموضع التقديرات النتائج في الجدول الادنى اختبار الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة لنموذج ARDL ومنه تبين أن الاختبارات الأحصائية تشير إلى الجدوى النسبية للنموذج المقدر من خلال قيمة معامل التصحيح المعدل (Adjusted R – squared) والبالغة حوالي (99%)، أي أن (99%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد سببها التغير في المتغيرات المستقلة الداخلية، وأن (1%) فإنها تعود إلى تأثير عوامل أخرى غير داخلية في التقدير يُطلق عليها عادةً بمتغير حد الخطأ العشوائي (ut). وتشير قيمة (F) المحتسبة البالغة (3581.568) تبين حسن أداء النموذج ومعنويته عند مستوى معنوية (5%). كما أشارت النتائج إلى أن احصائية (Durbin-Watson stat) كانت قد بلغت (2.05)، أي أنها تقع في منطقة عدم التي تنص الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. كما يبين في جدول التالي:

الجدول (6) نتائج اختبار الانحدار الذاتي للأخطاء الموزعة لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.688338	0.087969	19.19252	0.0000
GDP(-2)	-0.799109	0.089614	-8.917238	0.0000
INF	103.1088	36.66904	2.811877	0.0068
GE	1.193331	0.154367	7.73047	0.0000
GE(-1)	-1.915859	0.280731	-6.824535	0.0000
GE(-2)	0.86961	0.185198	4.695573	0.0000
C	-2708.545	2406.153	-1.125674	0.2651
R-squared		0.997401	Mean dependent var	191522.4
Adjusted R-squared		0.997122	S.D. dependent var	64060.08
S.E. of regression		3436.418	Akaike info criterion	19.22669
Sum squared resid		6.61E+08	Schwarz criterion	19.46481
Log likelihood		-598.6406	Hannan-Quinn criter.	19.32034
F-statistic		3581.568	Durbin-Watson stat	2.050887
Prob(F-statistic)		0.0000		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews 10)

3.3.5 اختبار التكامل المشترك Cointegration Test :

بعد استخدام منهجية الأنحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) في تقدير معاملات النموذج و تعتبر هذه المنهجية حديثة في مجال القياس الاقتصادي في تقدير معاملات النموذج في الأجل القصير والأجل الطويل، الذي تم تطويره من قبل كل من (Peseran) في عام 1997 و (Shin and Sun) في عام 1998م، و من مميزات هذه المنهجية بأنها لا تتطلب بأن تكون السلاسل الزمنية مستقرة في نفس المستوى، أي بالأمكان تطبيقها في حالة كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى، أو عند الفرق الأول أو في حالة خليط بينهما، بشرط أن لا تكون مستقرة عند الفرق الثاني فضلاً عن إمكانية تطبيقها في قياس الأثر في الأجلين الطويل والقصير، وعلى الرغم من مميزات هذه المنهجية إلا أن تطبيق اختبار السكون (جذر الوحدة) يبقى ضرورياً عند استخدام هذه المنهجية، وذلك للتأكد من عدم وجود متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية. كما يمكن اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) من منهجية (ARDL) الذي يدمج ديناميكية الأجل القصير مع الأستقرار على المدى الطويل (نجيب و فتح الله ، 2010 : 231).

1.3.3.5 اختبار العلاقة التكامل المشترك والاجل الطويل (ARDL Long Run Form and Bounds Test):

يبين جدول ادناه اختبار (Test t-Bounds) لتثبيت العلاقة التكامل المشترك و طويلا الاجل من خلال شرطين تبين بأن قيمة $\{GDP(-1)\}^*$ هي سالبة و معنوية عند مستوى (5%) حيث يتضح من خلال الجدول بأنه توجد علاقة تكامل المشترك لان قيمة (Prob.) اقل من (5%) والبالغة (0.0020) لذلك نرفض فرضية العدم وقبول فرضية البداية التي تنص على ان توجد علاقة تكامل المشترك بين المتغيرات الدراسة التي يعتبر شرطاً ضرورياً وليس كافية ، كما تبين الجدول بأن توجد علاقة طويلا الاجل بين المتغيرات الدراسة لان قيمة معلمة $\{GDP(-1)\}^*$ هي سالبة والتي تبلغ (-0.110771) وهي قيمة مطلقة لذلك نرفض فرضية العدم و نقبل فرضية البداية التي تنص على وجود العلاقة الطويلا الاجل بين المتغيرات الدراسة وهي الشرط الكافي ، وبما ان شرطين يتحقق ، يعني ذلك امكانية تصحيح الاخطاء في الاجل القصير وعود الى توازن في الاجل الطويل كما في جدول رقم (7) .

جدول (7) نتائج اختبار الحدود لشروط أنحدار تصحيح الخطأ (Test t-Bounds)

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2708.545	2406.153	-1.125674	0.2651
GDP(-1)*	-0.110771	0.034137	-3.244934	0.0020
INF**	103.1088	36.66904	2.811877	0.0068
GE(-1)	0.147082	0.067112	2.191581	0.0326
D(GDP(-1))	0.799109	0.089614	8.917238	0.0000
D(GE)	1.193331	0.154367	7.730470	0.0000
D(GE(-1))	-0.869610	0.185198	-4.695573	0.0000

.p-value incompatible with t-Bounds distribution *

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews10)

2.3.3.5 تقدير العلاقة طويلة الاجل خلال منهجية (ARDL):

وبناء على ذلك ستكون الخطوة التالية هي تطبيق اختبار (ARDL) في الأجل الطويل: (ARDL Long Run Form and Bounds Test)، وتفسير نتائج العلاقة في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية في العراق خلال المدة (2004-2020) وكانت نتائج التقدير كما في الجدول (8) إذ تشير النتائج إلى التأثير الايجابي والمعنوي لتضخم النقدي (INF) على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في الاجل الطويل، وأن كانت قيمة المعلمة الخاصة لتضخم النقدي كبيرة، إلا أن النتائج تشير إلى الزيادة الناتج المحلي الاجمالي يمكن أن يزيد التضخم النقدي في العراق في حال عدم سيطرة على ارتفاع العام للاسعار ، وبإمكان اللجوء إلى تقشف من خلال السياسة المالية بتخفيض النفقات العامة وسيطرة على معدلات التضخم في العراق. اما بالنسبة الى المتغير المستقل الثاني وهو الانفاق العام (GE) تشير نتائجها في الاجل الطويل إلى وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي مع الناتج المحلي الاجمالي ، مما يعني وجود استجابة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام ، وهي مسالة طبيعية نتيجة زيادة الانفاق العام في الأزمات التي مرة بها العراق خلال الفترة الدراسة (2004-2020).

جدول (8) تقدير العلاقة طويلة الاجل خلال منهجية (ARDL)

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	930.8284	241.1462	3.860017	0.0003
GE	1.327804	0.303488	4.375140	0.0001
C	-24451.74	19074.81	-1.281886	0.2052

EC = GDP - (930.8284*INF + 1.3278*GE - 24451.7394)
 GDP = -24451.74 + 930.8284*INF + 1.3278*GE

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews10)

3.3.3.5 اختبار الحدود للتكامل المشترك في الاجل الطويل F-Bounds Test :

يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة (اختبار الحدود) في ظل منهجية (ARDL)، ليتبين من خلالها بتثبيت علاقة طويلة الاجل، إذ يتضح منه ان قيمة احتمالية (F-statistic) المحتسبة البالغة (4.458185) وهي أكبر من قيمة الحدين الاعلى I(1) والأدنى I(0) ، عند المستوي المعنوي (5%) وعليه سوف

قبل الفرضية البديلة (التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة)، وبذلك نرفض فرضية العدم، مما يدل على أن المعادلة متكاملة، أي بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة، كما يتبين في جدول (9).

الجدول (9) اختبار الحدود للتكامل المشترك و تقدير الأجل الطويل لنموذج (ARDL)

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.458185	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	63	Finite Sample: n=65		
		10%	2.74	3.455
		5%	3.285	4.07
		1%	4.538	5.475
		Finite Sample: n=60		
		10%	2.738	3.465
		5%	3.288	4.07
		1%	4.558	5.59

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews10)

4.3.5. لتقدير علاقة قصيرة الأجل واختبار نموذج تصحيح الخطأ (Error correction model):

بعد إجراء اختبار الحدود (Bounds test)، والتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل أصبح من الضروري معرفة فيما إذا كان هناك إمكانية لتصحيح الخطأ (ECM) من المدى القصير إلى المدى الطويل عن طريق دراسة معلمة تصحيح الخطأ. مبين الجدول (8) نتائج ديناميكية العلاقة في الأجل القصير بين الناتج المحلي الاجمالي كمتغير المعتمد والمتغيرات المفردة المستقلة التي هي التضخم و الاتفاق العام في العراق، يشير نتائج تقدير في الاجل القصير بأن الاتفاق العام $(D(GE(-1)))$ بعد اخذ أبطاء اول، لها علاقة عكسية وذات تأثير معنوي عند مستوى معنوي (1%) على نمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي (GDP)، أي ان عند انخفاض الاتفاق العام بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (-0.869610)، وكما يوضح نتائج عملية التقدير أن معامل تصحيح الخطأ (ECM) بفترة ابطاء واحدة $\{(-1)CoInt-Eq\}$ ذو إشارة سالبة ومعنوي ويدل على وجود علاقة مستقرة بين المتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي (GDP) والمتغيرات المستقلة وهذا يعد أهم معامل في نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في نموذج (ARDL). ويشير معامل تصحيح الخطأ إلى الانحراف عن التوازن في الأجل الطويل وتبين أن الاتفاق العام لها أثر كبير على الناتج المحلي الاجمالي. كما يشير النتائج من خلال جدول نموذج تصحيح الخطأ (ECM) يمكن ملاحظة أن قيمة معامل تصحيح الخطأ $\{(-1)CoInt-Eq\}$ البالغة (-0.1107)، هي سالبة ومعنوية حيث ان قيمة (prob) بلغ (0.0003) وهي اقل من (5%) وبالتالي قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم، أي ان سرعة الصحيح او التعديل تساوي (0.11) في الفصل اولى من السنة. وبما ان البيانات الفصلية وقيمة المطلقة لتصحيح الاخطاء تبلغ (0.110) في الفصل الاول اي ما تساوي (44%) في السنة، مما يعني أن سرعة النظام في الاستجابة للعودة الوصول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل أي ما يقارب (44%) في كل السنة، أما الزمن الازم لتجاوز الازمة هو عبارة عن مقلوب قيمة تصحيح الخطأ (1/0.44) اي تساوي (2.27) اي ان اذا حدثت صدمة قصيرة الاجل سوف تتجاوز الازمة خلال سنتين وثلاثة اشهر تقريباً للعودة التي توازن في الاجل الطويل.

الجدول (10) تقدير النتائج قصير الاجل ومعامل تصحيح الخطأ (ECM)

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.799109	0.077972	10.24871	0.0000

D(GE)	1.193331	0.138092	8.641568	0.0000
D(GE(-1))	-0.869610	0.161603	-5.381139	0.0000
CointEq(-1)*	-0.110771	0.029016	-3.817562	0.0003

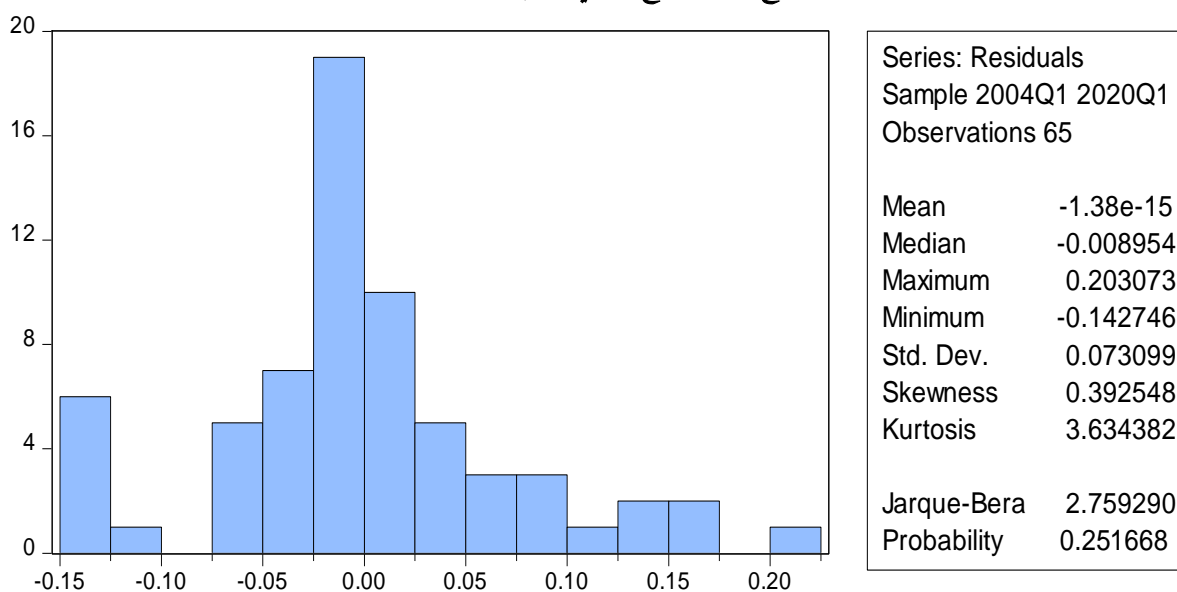
المصدر : من اعداد الباحث أعتاداً على برنامج (EViews10)

5.3.5. اختبار التشخيص لجودة النموذج

1.5.3.5.1. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Residuals Test

يعتمد اختبار التوزيع الطبيعي على دراسة ومعامل التناظر او الالتواء (Skewness) ومعامل التفلطح (Kurtosis) بالإضافة إلى احتمالية (jarque-bera). ويوضح نتائج اختبار البواقي، أن قيمة معامل التناظر (Skewness = 0.392548) وهي قريبة من واحد، كما أن قيمة معامل التفلطح (Kurtosis=3.634382) وهي قريبة من (3)، فضلاً عن قيمة احتمالية (jarque-bera=81.7584)، وهي أكبر من (5%)، ومنه نستنتج أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حول وسط الحسابي وعلى شكل الجرس. كما تبين في الشكل ادناه .

الشكل (5) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque- Bera Test)



المصدر : من اعداد الباحث أعتاداً على برنامج (EViews10)

2.5.3.5.2. اختبار الارتباط الذاتي: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

يبين النتائج أن النموذج خالية من مشكلة الارتباط التسلسلي، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (F-statistic) نحو (0.9395)، والقيمة الاحتمالية (Prob. Cha-Square) تساوي (0.9299)، وكلاهما غير معنوي عند مستوى (5%) عليه سوف يتم قبول فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي أي أن القيم مستقلة عن بعضها البعض، ورفض الفرضية البديلة التي تنص بوجود ارتباط تسلسلي. كما مبين في جدول ادناه .

الجدول (11) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.062446	Prob. F(2,54)	0.9395
Obs*R-squared	0.145370	Prob. Chi-Square(2)	0.9299

المصدر : من اعداد الباحث أعتاداً على برنامج (EViews10)

3.5.3.5. اختبار مشكلة التباين (Heteroskedasticity Test: ARCH):

تشير نتائج اختبار مشكلة التباين (ARCH) إلى عدم وجود مشكلة التباين عند مستوى معنوية (5%) عليه سيتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية عدم التباين. إذ كانت قيم (Prob. F) أكبر من (5%) وتساوي (0.8097)، وكذلك الحال مع القيمة الاحتمالية (Prob. Chi-Square)، وهي أيضاً أكبر من مستوى معنوية (5%) والتي تساوي (0.8016)، كما مبين في جدول أدناه .

جدول (12) نتائج اختبار مشكلة التباين (ARCH)

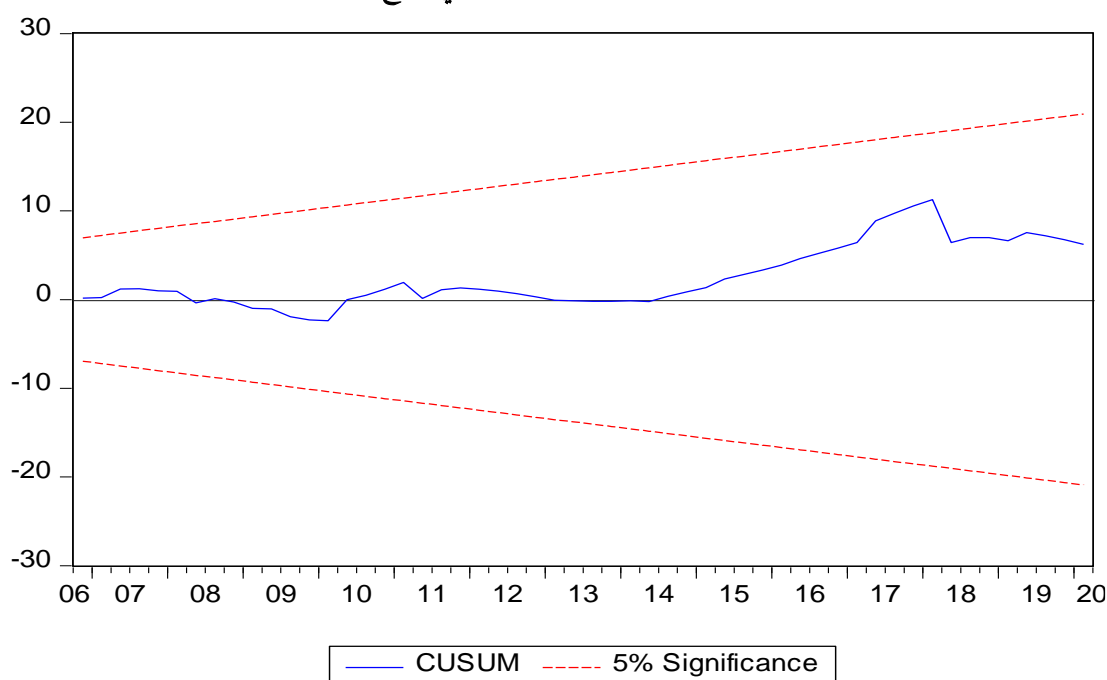
Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statistic	0.211835	Prob. F(2,58)	0.8097
Obs*R-squared	0.442353	Prob. Chi-Square(2)	0.8016

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على برنامج (EViews10)

6.3.5. اختبارات الاستقرار الهيكلية (Recursive Residuals of the CUSUM Test)

يستخدم المجموع التراكمي للبواقي من أجل التحقق من سكون النموذج المقدر عند مستوى معنوية (5%)، ومن خلال فرضية عدم التباين يتضح أن معاملات النموذج ساكنة وتتقلب حول الوسط الصفري، ووقوعها بين الحددين الحرجين مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع (النتائج المحلي الاجمالي). ولاختبار استقرارية النموذج (الاستقرار الهيكلية للنموذج) المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM Test) الموضحة بالشكل رقم (3) ونلاحظ ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدر، كما في الشكل الادناه.

الشكل (6): اختبار استقرار الهيكلية للنموذج



المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على برنامج (EViews10)

7.3.5. اختبار العلاقة السببية غرانجر (Granger Causality Test):

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة المكونه من (النتائج المحلي الاجمالي) و(الرقم القياسي العام للاسعار المتمثل بالتضخم) و(الاتفاق العام) يمكن ان تطبيق اختبار السببية بهدف معرفة اتجاه التأثير بين المتغيرات في العلاقة الطويلة الاجل. ولكن قبل ذلك يجب تحديد فترة الإبطاء لنموذج ، إذ يتبين منه أن

النموذج الأمثل للتقدير هو يحتوي على الذي اقل قيمة حسب معيار (scharz) و (AKaiKe) و (Hannan-Quinn) ليبين فترة تخلف المثلى مناسب من خلال لمتجهات تصحيح الخطأ (VAR) كما يتبين في الجدول (13).

1.7.3.5. تحديد الفترة التخلف المثلى لمتجهات تصحيح الخطأ (VAR):

إذ يتبين منه أن النموذج الأمثل للتقدير هو الذي يحتوي على اقل قيمة حسب معيار (scharz) و (AKaiKe) و (Hannan-Quinn)، ويبين نموذج مناسب وهي (Lag 2). كما يتبين في ادناه.

جدول (13) تحديد رتب حسب معايير خلال متجة تصحيح الخطأ (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1661.19	NA	4.14e+19	53.6836	53.7865	53.7240
1	-1306.08	664.3965	5.87e+14	42.5188	42.9305	42.6804
2	-1217.60	156.9852*	4.53e+13*	39.9548 *	40.6753 *	40.2377 *
3	-1216.94	1.109287	5.96e+13	40.2238	41.25312	40.6279

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

2.7.3.5. نتائج اختبار العلاقة السببية غرانجر (Test Granger Causality):

إن وجود علاقة طويلة الأجل ما بين المتغيرات يشير إلى إنه يجب أن توجد علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل لتحقيق وجود علاقة توازن طويلة الأجل، ويفترض عند إجراء اختبار سببية غرانجر (Granger Causality Test) أن تكون المتغيرات ساكنة (مستقرة)، كما يفترض أيضاً أن تكون البواقي في أي من العلاقات السببية غير مترابطة (Uncorrelated) تحدث العلاقة السببية في حالة وجود المعنوية بين المتغيرات دراسة التي هي (النمو الاقتصادي و التضخم و الاتفاق العام) كما يظهر نتائج اختبار في جدول ادناه .

جدول (14) نتائج اختبار سببية غرانجر (Test Granger Causality)

Pairwise Granger Causality Tests			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause GDP	63	3.20690	0.0478
GDP does not Granger Cause INF		0.58532	0.5602
GE does not Granger Cause GDP	63	1.00408	0.3727
GDP does not Granger Cause GE		4.79081	0.0119
GE does not Granger Cause INF	63	0.25301	0.7773
INF does not Granger Cause GE		1.99523	0.1452

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

تشير نتائج اختبار سببية كرانجر (Test Granger Causality) وكما يعكسها جدول (12) إلى إن قيمة (Prob.) للأحصائية (F) تساوي (0.0478) وهي أقل من (5%) ، للعلاقة المتجهة من المتغير (INF) الى المتغير (GDP) ، وتعني إن التضخم يؤثر او (يسبب) على النمو الاقتصادي ، بعبارة أخرى إن التضخم إذا ازداد أو انخفض ، سوف يتأثر على النمو الاقتصادي ، أما بالنسبة العلاقة العكسية المتجهة من (GDP) الى (INF) أي النمو الاقتصادي لا تؤثر على التضخم (وفقاً للنموذج) لان قيمة (0.5602%) (prob.) وهي أكبر من (5%) مما يعني قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديلة، اي ان عندما يتغير النمو الاقتصادي في العراق فأن هذا التغير لايسبب حدوث التضخم. كما تشير النتائج إلى أن قيمة احتمالية (P.value) للأحصائية (F) تساوي (0.3727) وهي أكبر من (5%) ، للعلاقة المتجهة من المتغير (GE) الى

المتغير (GDP)، وتعني إن الاتفاق العام لا يسبب النمو الاقتصادي، بعبارة أخرى إن الاتفاق العام إذا تغير فإن هذا تغير لم يؤثر على النمو الاقتصادي لان المتغيرات الخارجية تتحكم على النمو الاقتصادي ومنها اسعار النفط العالمي، أما بالنسبة للعلاقة العكسية المنتجة من (GDP) الى (GE) أي ان النمو الاقتصادي يسبب على الاتفاق العام (وفقاً للنموذج) لان قيمة (prob.) التي بلغ (0.0119) وهي اقل من (5%) مما يعني قبول الفرض البديلة ورفض فرض العدم اي ان عندما يتغير النمو الاقتصادي في العراق فأن هذا التغير يسبب زيادة في الاتفاق العام، أي ان يوجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي و الاتفاق العام، اي باتجاه واحد من النمو الاقتصادي المتمثل بالنتائج المحلي الاجمالي الى الاتفاق العام. أما بنسبة علاقة بين التضخم و الاتفاق العام وباتجاهين نلاحظ ان عدم وجود علاقة سببية بينها لان قيمة (prob) أكبر من (5%) وبالتالي قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل التي تنص بان لا توجد علاقة سببية بين التضخم و الاتفاق العام، اي عندما يتغير أحدهما سوف لم يتأثر على آخر، ومن ناحية دلالة أحصائية بإمكان قول ان تكون ناتجاً عن وجود قيمة البواقي في أي من العلاقات السببية غير مترابطة. أما من ناحية دلالة اقتصادية هو من المؤكد أن زيادة الإئفاق العام لأي دولة يجلب قدراً من التضخم، وبما أن الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد على عوائد النفط أكثر من غيره، ومبيعات النفطية بالدولار واستقرار القوة الشرائية للدولار ساند بشكل غير مباشر على الاقتصاد العراق والايادات النفطية في العراق تتسلمها الحكومة، وليس القطاع الخاص، ولا تأثير لها في الاقتصاد المحلي مع دور البارز للبنك المركزي العراقي ليسيئر على استقرارية اسعار الصرف الدينار العراقي مع الدولار ولهذا لم يتسبب زيادة الاتفاق على مستوى العام للأسعار ولم يتأثر التضخم على الاتفاق نتيجة استقرارية معدلاتها.

6. الاستنتاجات والمقترحات :

1.6. الاستنتاجات :

- أثبتت الدراسة من خلال فرضيات المسبقة بأن هناك علاقة توازنية في الاجل الطويل بين النمو الاقتصادي والتضخم و الاتفاق من خلال علاقة طويلة الاجل. كما اثبت بأن علاقة طردية بين الاتفاق والتضخم مع النمو الاقتصادي أي ان عند زيادة الاتفاق العام لن ينعكس على انخفاض النمو الاقتصادي. فيما يخص العلاقة السببية بين المتغيرات الدراسة تبين ان توجد علاقة سببية اتجاه واحد من النمو الاقتصادي نحو التضخم. كما توجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي و الاتفاق العام باتجاه واحد. بينما أثبت اختبار السببية كرانجر بعدم وجود علاقة سببية بين التضخم و الاتفاق الحكومي.
- أثبت الجانب القياسي وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين المتغيرات المستقلة كالتضخم و الاتفاق العام مع المتغير التابع المتمثل بالنتائج المحلي الاجمالي، الذي يبين من خلال النتائج الاختبار (F-Bound Test) بأن قيمة أكبر من قيمة الحرجة للحددين الاعلى و الاثني عند مستوى معنوي (5%) البالغة (4.458185) لذلك توجد علاقة تكامل المشترك في طويلة الاجل بين المتغيرات الدراسة.
- وأثبتت النتائج اختبار النموذج التصحيح الخطأ (ECM) بأن توجد العلاقة القصير الاجل بين المتغيرات، اذ أكدت ان قيمة معامل تصحيح الخطأ بفترة ابطاء واحدة $\{Coint-Eq(-1)\}$ تساوي (-0.11) في الفصل الاول من السنة لكونه لبيانات الفصلية هو ذو إشارة سالبة ومعنوية عند مستوى معنوي (1%)، وبما ان البيانات الفصلية وقيمة المطلقة لتصحيح الاخطاء تبلغ (0.11) في الفصل الاول اي ما تساوي (0.44) في السنة، مما يعني أن سرعة النظام في الاستجابة للعودة الوصول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل أي ما يقارب (44%) في كل السنة.
- كما أثبت الجانب القياسي أن معاملات في الاجل الطويل تبين الى وجود علاقة طردية بين المتغير التضخم والنتائج المحلي الاجمالي كما اثبت نتائج القياسية بان علاقة طردية بين الاتفاق العام والنتائج المحلي الاجمالي في العراق، أما النتائج في الاجل القصير كانت العلاقة بين الاتفاق العام و النتائج المحلي الاجمالي العلاقة عكسية بينها. وكما تم اختبارات التشخيص بأن النموذج خالي من المشاكل القياسية من خلال اختبار (LM) واختبار (ARCH) وايضاً اختبار استقرارية الهيكلية (CUSUM Test) يتضح بان معاملات النموذج ساكنة. واختبار السببية غرانجر (Test Granger Causality) توجد علاقة سببية باتجاه واحد اي باتجاه التضخم نحو النتائج المحلي الاجمالي كما توجد علاقة سببية من النتائج المحلي الاجمالي نحو الاتفاق العام، بينما لا توجد اي علاقة بين التضخم و الاتفاق العام.

2.6. المقترحات :

- ضرورة تدخل الحكومي او التنسيق بين السياستين المالية والنقدية للسيطرة على معدلات التضخم عن طريق تخفيض النفقات التشغيلية من قبل السلطة المالية وتفعيل الايرادات الاخرى كالضرائب والرسوم أي اتباع سياسة مالية انكماشية والاستمرار على سياسة البنك المركزي الانكماشية للمحافظة على معدلات التضخم.
- ان يركز جهات المختصة على تنمية القطاعات السلعية من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة نظراً لما تمثله هذه القطاعات من دور مؤثر في توسيع قاعدة العرض السلعي لاسيما وان عدم مرونة هجاء الانتاجي في العراق تمثل المشكلة الاولى، فأذا ما حصل مثل هذا التركيز فانه سيساهم في خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

— ضرورة وضع مدة زمنية محددة وبرنامج حكومي للسياسة التشفيفية يتم خلال هذه المدة تقييم هذه السياسة ومدى فاعليتها من وخلال الرقابة والمحاسبة والشفافية في عرض نتائج هذه السياسة ومدى فاعليتها في خفض الانفاق العام غير الضروري ومدى مساهمتها في تخفيض معدلات التضخم .

7. المصادر

1.1.7 المصادر باللغة العربية

1.1.1.7 الوثائق الرسمية

- 1- البنك المركزي العراقي دائرة الأحصاء والأبحاث- النشرة الأحصائية وتقارير السنوية (2004-2020).
- 2- البنك الدولي – مؤشرات التنمية العالمية.

2.1.7 الرسائل والاطارح الجامعية

1. أمال، عقون: (2016) "أثر الانفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990 – 2014)" شهادة انيل درجة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، الجزائر.
2. بكرين، رحاب عبدالرحمن الساير: (2015) " دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000 - 2013)، شهادة نيل درجة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان .
3. حمدون، خالد حادي: (2006) " أثر الخصخصة في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي في تجارب دولية مختارة"، أطروحة دكتوراة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
4. الدعيمي، زينب جبار عبد الحسين : (2018) " إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية"، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد .
5. ذياب، عبد الرحمن: (2019) " ترشيد الانفاق العام ودوره في عجز الموازنة العامة، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمد لخضير، الجزائر.
6. سارة، مطاري، : (2018)، "أثر البطالة والتضخم على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال فترة (1970-2016) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية "الجزائر .
7. سليمان، فرات محمد: (2015) "سياسة الانفاق العام وأثرها على النمو الاقتصادي في سوريا (2000-2010)" شهادة ماجستير، العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا .
8. سمية، بلجلة: (2010) "اثر التضخم على عوائد الاسهم" دراسة تطبيقية لاسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة (1996-2006)، لنيل درجة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية التسيير / قسم علوم التسيير، الجزائر.
9. محمد، بوشمال، (2020)، "أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية – قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1990 – 2016)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم الاقتصاد، جامعة زيان عاشور الجلفة، جزائر، 2020 .
10. محمد، طلحة، (2019) "قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) الجزائر لفترة الممتدة (1970-2017)، شهادة دكتوراه، علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، جزائر.
11. وهيبه، قميني: (2015) "الحكم الراشد ومساهمة في ترشيد الانفاق العام دراسة حالة الجزائر (2008 - 2014)" شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، جزائر .

3.1.7.3 البحوث العلمية

12. أحمد، محسن إبراهيم: (2020) "تحليل الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الأجمالي في العراق للمدة (2006 - 2018)"المجلة العلمية لجامعة جيبان – السلبيانية، العراق، المجلد (4)، العدد (2).
13. احمد، محسن إبراهيم، : (2019)، تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003 - 2017)، لمجلة العلمية لجامعة جيبان – السلبيانية، المجلد(3)، العدد (2)، العراق، 2019.
14. باش، عياد محمد علي و الظالم، أفنان عبدالعباس عمران : (2018) " قياس محددات الانفاق العام في العراق للمدة(1990-2015)" مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (10)، العدد(3).
15. خطاب، سارة أكرم وأحمد، احمد عبدالكريم، و محمد، محمد فوزي: (2019) "تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (2003 – 2017)"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (37)، العدد (122)، العراق .
16. الدلني، زينب فالح حسين و شندي، اديب قاسم : (2022) "تحليل أثر كفاءة فاعلية الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2004 - 2019)"مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد (14)، العدد (43).
17. رحمن، حسن علي و عبید، مروان شاکر: (2020) "تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة(2004 - 2017)"مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد(12)، العدد(35).

18. السيد ، امامة مكي محمد و الرشيد ، طارق محمد: (2015)، العلاقة السببية بين عرض النقدي و التضخم في السودان (1990-2012) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، المجلد(16)، العدد(2).
19. شلال ، عمار عبدالهادي ، فرحان ، سعد عبدالكريم حاد ، جروان ، صبحي عبدالغفور: (2019) " أثر نمو الناتج المحلي الأجمالي على الأثمان النقدي المباشر الممنوح في القطاع المصرفي: دراسة في الأقتصاد العراقي للمدة (2004-2017)، مجلة جامعة الأنبار، المجلد 11، العدد2، الأنبار، العراق.
20. الشمري ، سارة احمد و الدخيل ، سارة محمد ، (2019) ، أثر الاتفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1985 - 2017) ، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات ، العدد (11) ، السعودية ، 2019.
21. شوكت ، عفيفة بجاي : (2020) " تدابير مكافحة التضخم وتداعياتها على نمو ومستوي التشغيل في العراق للمدة (2004 - 2017) " المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العراق ، السنة الثامنة عشرة ، العدد (67) .
22. عبدالجبار ، عمار: (2006) "التضخم في الاقتصاد العراقي (التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية)" ، مجلة العراق للاصلاحات الاقتصادي ، العدد (3).
23. عمر ، لقمان عثمان و حسن ، نشيدة احمد: (2021) "أثر الارقام القياسية لاسعار المستهلك على التضخم في محافظة السليمانية للمدة (2009 – 2019)" مجلة جامعة لعلوم الانسانية ، (25)، عدد(1)، سليمانية - العراق .
24. كرفوع ، عدنان طه و جيجوف ، سيركي فديورج و أحمد ، سمير نايف : (2021) "السياسة التقشفية على الاتفاق العام ، أسبابها وأنعكاساتها الاقتصادية العراق دراسة حالة للفترة من (2015 - 2020) "مجلة اقتصاديات الاعمال ، العراق ، العدد (خاص ج2).
25. محمد ، عثمان عواد : (2022) " تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والقطاع الصناعي في العراق للمدة (2003 - 2017) "مجلة الاقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية ، العراق ، المجلد (2)، العدد (1) .
26. محمد ، بوكرو و هجرة ، مكوي: (2021) "تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2019) "مجلة دفاتر بوادكس ، الجزائر ، المجلد (10)، العدد(1).
27. المسعودي ، توفيق عباس عبد عون (2010) ، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان.
28. الندوي، زينة أكرم عبداللطيف والربيعي، زياد طارق حسين: (2020)، "السيناريوهات المتوقعة لمعدل التضخم لعام 2020 في ظل توقعات انخفاض الاتفاق الحكومي و ارتفاع سعر الصرف ، مجلة العلوم الاحصائية ، عدد (11)، العراق .
29. بوالكور ، نورالدين : (2016) "تحليل وقياس العلاقة بين الاتفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970 - 2015) " مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، الجزائر ، العدد (2).
30. الرفيعي ، افتخار محمد مناحي : (2020) " العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة (2000 – 2016) " مجلة كلية الكوت الجامعة ، المجلد (5) ، العدد (2).
31. الصبيحي ، علي نبع صايل و المحمدي ، ناظم عبدالله عبد العاني، احمد حسين بتال: (2021)، قياس مصادر التضخم في الاقتصاد العراقي باستخدام أنموذج الانحدار الناتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARED) للمدة (1970-2018)، مجلة كلية المعارف الجامعة ، المجلد (32) ، العدد(2) ، العراق .

4.1.7. الكتب

32. ابدجان ، مايكل: (1999) "الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة" ترجمة ، محمد ابراهيم منصور ، دار المريح للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية.
33. بخيت ، حسين علي و فتح الله ، سمر : (2010) "مقدمة في الاقتصاد القياسي " كتاب الالكترونى ، دار اليازوري العلمية .
34. خليل ، سامي ، (1994)، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مؤسسة الصباح ، مطابع كويت تايمز ، الكويت.
35. داوود ، حسام علي: (2009) "مبادئ الاقتصاد الكلي " دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن .
36. معروف ، هوشيار: (2005) ، " تحليل الاقتصاد الكلي " دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان – الاردن .
37. الوادي ، محمود حسين و العيسوي ، كاظم جاسم: (2006)، الاقتصاد الكلي – تحليل نظري و تطبيقي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان – الاردن .
38. طاقة ، محمد و العزاوي ، هدى: (2007)، اقتصاديات المالية العامة ، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان - الاردن .

2.2. المصادر باللغة الانكليزية

1. David begg : (2002) " Macro Economie" , 2eme Ed, Paris, demod, 2002.
2. McConnell, Campbell R, and Brue ,Stanley L,: (2005) " Macroeconomics" , 16th Ed, Mc Graw- Hill / Irwin, New York, US .(E-BOOK)
3. Mokgola Aubrey.: (2015) "The Effects of Inflation Targeting on Economic Growth in South Africa" , Master of Commerce in Economics , of University of Limpopo.
4. Tasara, Izzet& Bayat , Tayfur: (2015)" Inflation Targeting for Turkey, Emerging Markets Queries in Finance and Business", Procedia Economics and Finance ,2015.
5. TataMcGraw-Hill publishing (2007) " Macroeconomics " ,Deepashree and Vanita Agarwal , ebook.
6. Vikesh Gokal & Subrina Hanif : (2004) " RELATIONSHIP BETWEEN INFLATION AND ECONOMIC GROWTH", Economics Department , Reserve Bank of Fiji , Suva , 2004.
7. Gujarati, D. N. (2004) " Basic Econometrics " , In The McGraw-Hill.

8. Muhammad Irfan Javaid Attaria, Attiya Y. Javedb:(2013)" Inflation, Economic Growth and Government Expenditure of Pakistan: 1980-2010" *Procedia Economics and Finance* (2013) pp. 58 – 67.
9. Chaido Dritsaki:(2013)" Causal Nexus Between Economic Growth, Exports and Government Debt" The case of Greece , *International Conference On Applied Economics (ICOAE)* 2013.
10. Olubokun, Sanmi, Ayooluwade, Ebiwonjumi, Fawehinmi, F. O. :(2016) "Government expenditure, inflation rate and economic growth in Nigeria (1981-2013)" A vector autoregressive approach, *Romanian Journal of Fiscal Policy (RJFP)*, ISSN 2069-0983, Editura ASE, Bucharest, Vol. 7, Iss. 1, pp. 1-12.